جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحول الديمقراطي في الجزائر

دراسة حالة الحراك الجزائري 22 فيفري 2019

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب :

عبرو غاني

الأستاذة المشرفة :

د. عياشي حفيظة

لجنة المناقشة :

1. الدكتورة خيرة حلوي..... رئيسا
2. الدكتورة عياشي حفيظة..... مشرفا ومقررا
3. الدكتور بن زايد أمحمد.....عضوا مناقشا

الموسم الجامعي :

1440هـ/1441هـ

2020/2019 م

شـــكـــــر وتقديـــــــر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير والاحترام إلى الأستاذة "عياشي حفيظة" لإشرافها على هذه المذكرة فقد كان لإشرافها وتوجيهاتها ومتابعاتها العلمية، الدور العظيم في إنجاز ذا العمل المتواضع

لها مني فائق الاحترام والتقدير

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة، وكل أسرة قسم العلوم السياسية.

الإهـــــــداء

الى من ساعدني منذ ولادتي حتى الان في تخطي الصعاب هما اثنان لا ثالث لهما

الوالدان الكريمان اللذان اجتازا معي كل الشهادات

فيا رب افضهما كما رباني صغيرا

وكل من ساعدني من قريب وبعيد

مقدمة

زخت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين بفيض من التطورات السياسية التي شهدتها دول العالم الثالث تبدي معظمها في تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية حيث ان هده الظاهرة أصبحت تمثل بحق الاتجاه الرئيسي المعاصر في دراسات النظم السياسية في دول العام الثالث هذا وتجدر الإشارة الى ان الانتشار الهائل لتحول الديمقراطي الذي شمل أكثر من نصف سكان العالم

شهدته الساحة السياسية الجزائرية خلال العقدين من الزمن تطورات سياسية التي مرت بجميع دول العالم الثالث تبدي معظمها في تراجع التوجيهات الشمولية وظهور ويزور التحولات الديمقراطية تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الجزائري بحيث النظام الديمقراطي في نهاية الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات نتيجة لهده التحولات صدرت كثير من الدراسات لهده الظاهرة وتحديد ابعادها وركز بعظها على أسباب و خلفيات التحول الديمقراطي إلى أنها دخلت في حالة التحول المزعوم في نهاية الثمانينيات وذلك بعد الإشكالية التي حدثت في مسار التحول الديمقراطي.

أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية من هذه الدراسة في كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين والباحثين في هذا الميدان، وذلك للإطلاع على التجربة الديمقراطية في الجزائر

بعد الثورة، وكيفية تغلب آليات وسائل المتبعة أثناء الثورة على أهم العقبات والمعيقات التي واجهت هذه التجربة.

2- الأهمية العملية: تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تتناول أولى الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة السابقة، عطفا على ما شهدته الجزائر من صراعات وتجاذبات سياسية داخلية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تعصف بالثورة الجزائرية، إلا أن هذه الثورة استطاعت أن تنتقل بشكل حداثي وتأسس لدولة ديمقراطية جديدة.

*** أسباب اختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب دفعت بالباحث للبحث في موضوع التحول الديمقراطي ، ومنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي .

*** الأسباب الذاتية :**

هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث ، من أبرز الأسباب التي دفعته للخوض في الموضوع كونه يعنى باهتمام الكثير من الدارسين ، ودولة الجزائر تعتبر من بين أهم الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا خلال الفترة 1990-2019 .

*** الأسباب الموضوعية**

يعتبر التحول الديمقراطي من أهم الدراسات التي تواكب التطورات الحالية الموجودة ، على الساحتين : الوطنية والدولية ، حيث أصبحت من بين أهمك الرهانات والتحديات التي

تواجهها الجزائر، فهذه تحاول أن تقدم تقييما لكل ما هو متعلق بالتحول الديمقراطي ، من خلال طرح أهم النظريات المفسرة لها ، وبحث الأسباب المؤدية إليها .

إشكالية الدراسة:

ومن هنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة انهت بها نظام سياسي ديمقراطي امبراطوري دام 20 سنة واتجهت الى تحول ديمقراطي جديد جاء يقض الحراك 22_فيفري 2019 الامر الدي دفعنا الى طرح الإشكالية الاتية

1) إلى أي مدى أثر حراك 22 فيفري 2019 على التحول الديمقراطي في الجزائر ؟

أسئلة الدراسة:

2) ما هو مفهوم التحول الديمقراطي؟

3) ما هي أسباب ودوافع التحول الديمقراطي في الجزائر؟

4) ما مؤشرات نجاح الحراك لالتحول الديمقراطي في الجزائر؟

5) ما هي معوقات الحراك لالتحول الديمقراطي في الجزائر؟

5ماهي القطرة التي افاضة الكاس

فرضية الدراسة:

1) ربما كانت اسبباب سياسية اجتماعية اقتصلدية

2) ربما اعلان بوتفليقة هي القطرة التي افاضة الكاس

3) ربما تكون مؤشرات هي خصائص الحراك الجزائري

4) ربما تكون التدخلات الخارجية او الموقع الإقليمي للاجزائر

مناهج الدراسة :

نظرا لطبيعة هذه الدراسة فقد اعتمدنا المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** ويظهر ذلك من خلال الرجوع لأهم الأحداث التي مرت بها الجزائر، وكان لها تأثيرا على مجرى الحياة السياسية، واستخلاص الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك.
- **المنهج الوصفي:** من خلال الوصف الموضوعي، لخصائص وسيمات تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر.
- **المنهج المقارن:** وذلك يظهر من خلال مقارنة بعض الأوضاع في الجزائر قبل وبعد الحراك
- **منهج دراسة حالة:** وذلك بأخذ مسار التحول الديمقراطي في الجزائر كنموذج ناجح حقق طفرة في معترك التحول الديمقراطي على غرار دول عربية أخرى.

الدراسات السابقة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لابد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث والتمحيص عن موضوعات متشابهة.

وموضوع التحول الديمقراطي في الجزائر تطرق له العديد من المفكرين والدارسين في السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع... أمثال" منعم العمار الجزائر و التعددية المكلفة و عياشي عنصر سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائرو اصدار كتب جديدة رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة– وغيرهم.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1) التعرف على الكيفية التي خرج بها الحراك في الجزائر

2) التعرف على عوامل الداخلية و الخارجية

3) التعرف على تطورات الحراك.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أو دراسة في أي مجال من وجود عقبات وصعوبات تعترض الباحث و في دراستنا هذه اعترضتنا العديد من الصعوبات:

- قلة المادة العلمية التي تعتبر الركيزة الأولى في أي بحث ودراسة.
- عدم القدرة على الإحاطة الدقيقة بكل أبعاد الموضوع نظرا لتشابكه وتعقيده.

- إضافة إلى ذلك انعدام وجود معلومات في بعض ثنايا الدراسة قد تكون دقيقة.
- الجائحة المتمثلة في فيروس كورونا "كوفيد19" الذي ضرب العالم أجمع، وخاصة الجزائر، مما أدّى إلى خلق صعوبات جمّة في عملية البحث والسعي وراء التحليل وجمع المادة العلمية خاصة في فترات الحجر الصحي التي فرضتها السلطات العليا في البلاد.
- **حدود الدراسة:**
- **الحدود الزمنية:** تركزي على دراسة مسار التحول الديمقراطي في الجزائرفي الفترة الممتدة من 22 فيفري 2019
- **الحدود المكانية:** تركيز على تجربة التحول الديمقراطي *في الجزائر* باعتبارها البلد الام التي تقع في شمال القارة الأفريقية، شهدت ثورة تطمح من وراءها إلى تحقيق تحول ديمقراطي ناجح

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ما يلي :

- **الفصل الأول** : "الإطار النظري للتحول الديمقراطي" تطرقنا الى مفهوم التحول الديمقراطي و اهم مراحله وتعاريف الخصة بظاهرة التحول الديمقراطي، اما في المبحث الثاني من هدا الفصل فقد تناولنا العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وانماط واشكاله في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى التطرق إلى أهم أسباب التحول الديمقراطي سياسية اقتصادية اجتماعية

- **الفصل الثاني :** "فقد كان دراسة حالة الحراك في الجزائر وجاء في المبحث الأول الدوافع المؤدية الى دالك سياسيا اجتماعيا اقتصاديا اما المبحث الثاني فقد كشفنا على مميزات و مطالب و تطورات الحراك في الجزائر وكان في المبحث الثالث علاقة الؤسسة العسكرية بالحراك ودورها في حل الازمة والانتخابات الرئاسية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

أضحى موضوع الديمقراطية من أهم القضايا المتناولة عالميا واعتبرت الديمقراطية الليبرالية أكثر تطبيقا خاصا في سياق النظام العالمي الجديد من قبل العديد من الدول النامية السائرة ومفهوم التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام إلى آخر وفي السياق سنتطرق في الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وأنواعه.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي وأنماطه.

المبحث الثالث: دوافع التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وأنواعه.

يجمع مصطلح الانتقال الديمقراطي بين مصطلحين لهما وزنهما في حقل العلوم السياسية، الأول وهو "الانتقال" والذي يدل على مسار ينطلق من نقطة معلومة نحو نقطة مرغوب الوصول إليها، والثاني "الديمقراطي" والذي يدل في نفس الوقت على الهدف المرجو من الانتقال ويعتبر بمثابة خاصية لهذا الانتقال، وبناءً على ذلك نتناول في مبحثين مستقلين توضيح هذا المصطلح المعقد.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال والتحول الديمقراطي

فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ،تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية ،فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي."

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه:» التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ،البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم"

تعج المكتبة المعاصرة في عمومها والعربية منها بصفة خاصة بالأدبيات التي تتناول قضية تطليق الاستبداد والانتقال إلى نظم ديمقراطية لاعتبارات عديدة دولية ومحلية، مما أدى إلى تعدد الاصطلاحات المستخدمة والخلاف على تعريفها، وقد يعزى ذلك بالأساس إلى اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السبّاقة إلى تناول الموضوع[1].

فنجدها تارة تستعمل الانتقال وتارة تستعمل التحول في مقابل كلمة "Transition" التي تعني الانتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره، ويستعمل "الكواري"

---

[1]. أحمد شكري ، الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 29

الاصطلاحين – الانتقال والتحول – في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورة إقامة الديمقراطية بديلاً لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية.

فالانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بالتداول السلمي للسلطة.

والانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسير ورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية

وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبريان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما[1].

ومن أشهر الكتّاب الذين تناولوا التحول الديمقراطي بالتنظير والتأصيل "جبرائيل آلموند"Gabriel Almond ، "فيربا سيدني"Verba Sidney ، "ألكس إنكليس Alex Inkles"، "ديفيد سميث"David Smith ، التي تشير كتاباتهم إلى أهمية الثقافة السياسية ومجموعة من القيم كالاعتدال والتسامح والمشاركة في التحول الديمقراطي، بينما يؤكد آخرون مثل "مارتن ليبست"Martin Lipset ، "رونالد انجلهارت"، "صامويل هنتنجتون "Samuel Huntingtonعلى أهمية مستوي الرخاء الاقتصادي للتحول الديمقراطي، وفي الوقت يرى "روبرت دال"Robert Dahl ، "دانكورت روستو "Dankort Rostow ومعهم "ارند ليبهارت" ضرورة وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية[2].

في حين ذهب تعريف آخر بأن المقصود من الانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.

وعرّفه "آلان تورين "Alain Touraine – بأنه: عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده "، في حين اعتبره " فيليب شميتر Flip

[1] أماني ، غازي ، جرار ، التربية السياسية: السلام ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان.عمان: دار وائل للنشر ، 2008 ، ص 35.

[2] أماني ، غازي ، جرار ، مرجع سابق ، ص 40.

"Chmitterأن الانتقال الديمقراطي هو: "مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة والتطورات فجائية غير متوقعة تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية.[1]

وتستخدم عبارة "الانتقال الديمقراطي" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجياً وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.

ويقصد بمفهوم الانتقال الديمقراطي وفقاً لما قاله "اودونيل وشومبيتر "المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال الديمقراطي لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري[2].

فالانتقال الديمقراطي هو: "ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلَّا أن يقود للمواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.

والتحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى

[1] أحمد شكري ، الصبيحي ، مرجع سابق ، ص .105

[2] قوي البوحنية ، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص91

نظام ديمقراطي، فاللحظة التاريخية هي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي.

لذلك فإننا اعتمدنا في هذا البحث على مصطلحين هما: "الانتقال "Transition" " ويقصد منها عملية الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الشعب، والمصطلح الثاني "التحول "Transformation" "وهو يعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من الديمقراطية، فعملية التحول عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.[1]

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

ويري "هانتنجتون" أن عملية التحول الديمقراطي تنطوي على ثلاث مراحل وهي انهيار النظام السلطوي القديم، إقامة النظام الديمقراطي، وأخيراً دعم وتوطيد النظام الديمقراطي.

ومنهجنا في تقسيم مراحل التحول الديمقراطي أنها تمر بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودوا عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

وينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه

[1] أحمد شكري الصبيحي ، مرجع سابق ، ص85

لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير انقلابات ومؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل انشقاقات وانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني تحول ديمقراطي.[1]

وقد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي، وإنما صورة أخرى من صور النظم السلطوية، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أو ذات اتجاه واحد تصاعدي، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة العديد من الأسباب مثل المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة

ويشهد المجتمع خلال هذه المرحلة العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي الذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام للحفاظ على شرعية النظام القائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات على الإطلاق

وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

المرحلة الثانية: مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي

[1] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص 60

تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويحدث هذا التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد[1].

وتنطوي هذه المرحلة على خطوات من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تطور ديمقراطي محتمل فيما بعد، وهذه المرحلة تستدعي إجراء تعديلات دستورية لتقنين حرية ممارسة العمل الحزبي وضمان حماية الحريات العامة، ويواكب ذلك إجراء انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب.

ولأنها تعتبر فترة من عدم التأكد والشك حيث تزيد مخاطر الانتكاس والتراجع إلى الحكم السلطوي، فقد وصفها " آدم بريزفورسكي "Adam Przeworsi بأنها تشبه آلة الغزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضاً يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود مؤسسات النظام القديم إي جانب مؤسسات النظام الجديد، وبالتالي الديمقراطيون والسلطويون غالباً ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق

وعادة ما يرتفع سقف مطالب الديمقراطية في تلك المرحلة وتتسع حركات الاحتجاجات وتبرز المطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ الشعارات التي تطالب بالديمقراطية الكاملة التي

[1] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص 65

تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب أو المؤسسات لتضمن المشاركة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي[1].

وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

ويترتب على هذه المرحلة مجموعة من الآثار الهامة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي إذ يتم إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد وذلك من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، كما تتضمن الإفراج عن السجناء السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات[2]

المرحلة الثالثة: مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي

تكتسب هذه المرحلة الطابع المؤسسي، حيث يتم الاتفاق بين القوي السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الالتزام بها من قبل القوي السياسية الفاعلة، وهذه المرحلة كما يرى "لورانس وايتهاد Lawrence Whitehad" تتضمن التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات، حيث يسود فيها الاعتقاد لدى

[1] محمد أحمد نايف ، العكش ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ،) الأردن نموذجا.(عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 05.

[2] المرجع نفسه ، ص8

الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه، كما تقوم القوي المعارضة بطرح قضايا هامة وتظهر هياكل جديدة ويكون هناك شفافية في الطرح بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج الديمقراطي

فهذه المرحلة تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي ورفع كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، وهي تتضمن تحول أوسع يغطي المؤسسات الاجتماعية الخاصة ويطالب ليس فقط بمجرد المساواة الشكلية في الفرص ولكن بتحقيق مساواة فعلية فيما يتعلق بتوزيع المنافع المحققة.

وتتضمن هذه المرحلة عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

وتعني الديمقراطية الاجتماعية أن يكون العمال والشباب وأعضاء جماعات المصالح والأحزاب السياسية وغيرهم من الفاعلين لهم حقوق وواجبات متساوية، ذلك أن التحول نحو

الديمقراطية هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقاً على هدي مبادئ أخرى.

وتعني الديمقراطية الاقتصادية أنها تتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استناداً على معايير العدالة والمساواة.

فمرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز [1]

المطلب الثالث التحول الديمقراطي ومفاهيم ذات صلة

في إطار تأصيل مفهوم التحول الديمقراطي سعى العديد من الباحثين إلى وضع خطوط فاصلة بين مفهوم التحول الديمقراطي والعديد من المفاهيم التي تبدو من الوهلة الأولي أنها مترادفات لغوية تؤدي نفس المعنى الاصطلاحي، في حين أنها مختلفة سواء من الناحية الاصطلاحية أو العملية والواقعية، مثل مفهوم الانتقال الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي والديمقراطية الليبرالية.

وفي هذا البحث لا نستطيع أن نغفل دور الديمقراطية في الدول الإسلامية والذي يحاول منظرّوها الشرعيين إلى الاستغناء التام عن مفهوم الديمقراطية والاستعاضة عنه بمبدأ إسلامي أصيل وهو مبدأ الشورى، ومن ثمَّ وجب علينا توضيح المفهومين وطبيعة العلاقة بينهما.

[1] محمد أحمد نايف ، العكش مرجع سابق ، ص 60

أولاً: الثورة

الثورة مصطلح يقصد به التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، ويقصد بها مقاومة النظام السياسي ذاته وليس مجرد التمرد أو العصيان.

ثانياً: التغيير الديمقراطي

يثير لفظ التغيير إلى إحداث شيء لم يكن من قبل، ويقصد به في مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث توزع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد بها الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي، أما معجم المصطلحات السياسية فعرّفه على أنه" :تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي يكون حاسم النتائج

ثالثاً: الترسيخ الديمقراطي

تميز الدراسات التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر أخر تماماً[1].

[1] أحمد شكري ، الصبيحي ، مرجع نفسه ، ص 45

لذلك نجد أن مفهوم الترسيخ الديمقراطي حظي باهتمام كبير في الدراسات المعاصرة للديمقراطية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي من ناحية وبداية مرحلة الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.

حيث يشير مفهوم الترسيخ الديمقراطي في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، قادر على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعّال[1].

رابعاً: الديمقراطية الليبرالية

ينطوي اصطلاح الديمقراطية الليبرالية على مفهومين، أولهما "الديمقراطية "وقد أطلق هذا الاصطلاح في استخدامه الأصلي على أحد أشكال الحكم، فوفقاً للتقليد الكلاسيكي فإن الديمقراطية هي حكم النمط الغربي، وتركز الديمقراطية الليبرالية تركيزاً خاصاً على الحرية الفردية وعلى المؤسسات التي تقوم بحماية الأفراد من القمع الحكومي وعلى المساواة القانونية بين الأفراد.

أما اصطلاح "الليبرالية" فقد استخدم للإشارة إلى ذلك النظام الذي ظهر وتطور في إنجلترا منذ أواخر القرن السابع عشر، وكان مفهوم الحرية الفردية والتي يحددها القانون هو

[1] ناجي ، علوش ، الديمقراطية ، المفاهيم والإشكالات. بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1994 ، ص 50.

الذي أثر على الحركات الليبرالية في القارة الأوربية، كما أصبح الدعامة التي استندت إليها التقاليد السياسية الأمريكية.

وبحلول القرن التاسع عشر وتحول الدولة المدنية إلى الدولة القومية بسبب زيادة أعداد الشعوب بدأت التطورات الليبرالية عن الديمقراطية في الظهور مثل "التمثيل، المساواة أمام القانون، المحاسبة."

وتستخدم الليبرالية للدلالة على مدي السلطة الحكومية، أما الديمقراطية فتهتم بمن في يده السلطة، وكما يقال إن الأشياء تعرف بأضدادها، فيتضح معني الليبرالية باللفظ المضاد لها وهو الديكتاتورية أو الشمولية، في حين أن عكس الديمقراطية فهو السلطوية.[1]

خامساً: التحول الليبرالي

يعني إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف السلطة، وتضمن هذه العملية الإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

[1] ناجي ، علوش ، مرجع سابق، ص 52

ولا يحدث التحول الليبرالي بالتزامن مع التحول الديمقراطي لأن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث التحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم دون تغيير في هيكل السلطة، إلَّا أنه يترتب على الحقوق والحريات التي يمنحها النظام زيادة المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي، وإذا كانت تلك المطالب قوية بالدرجة الكافية قد ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي الذي يعد مرحلة أعلي من مرحلة التحول الليبرالي التي يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى نحو السلطوية، وبالتالي قد يساهم التحول الليبرالي في إحداث التحول الديمقراطي وقد لا يساهم، ومع ذلك يعتبر خطوة نحو مزيد من الضغوط باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي[1]

المبحث الثاني : عوامل التحول الديمقراطي وأنماطه

حظيت العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي إلى اهتمام الباحثين والمفكرين خاصة أن هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدوافع والأسباب، فقد يكون سبب التحول استجابة لمطالب ورغبات المجتمع المحلي، وقد يكون مفروضاً بالقوة من

[1] ناجي ، علوش ، مرجع سابق ، ص 55

الخارج، وقد يكون هناك ارتباط بين حصول الدولة على مساعدات ومعونات خارجية ودرجة الإصلاحات الديمقراطية التي تنتهجها.

تمت في إطار تداخل وتشابك بين مجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

عندما تتفاقم حدة الأزمات الداخلية ويفشل النظام الاستبدادي غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية لتصل إلى درجة التأزم يؤدي ذلك إلى تحريك عملية التحول الديمقراطي، وهذه الأزمات قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تنشأ نتيجة هزيمة عسكرية، وهذه العوامل متعددة ونشير إليها على النحو الآتي:

أولاً: العامل الاقتصادي والتحول الديمقراطي

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحركة لعملية التحول الديمقراطي، فهو من العوامل شديدة التأثير سواء سلباً أو إيجاباً على الديمقراطية، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل لدرجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توظيف الموارد.

إلَّا أنه من المؤكد أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعتبرا من العوامل المؤثرة والحاسمة في اهتزاز شرعية الأنظمة السياسية، وظهر ذلك جلياً في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي عمت بعض البلدان العربية ومنها على سبيل المثال ما حدث في مصر في 18، 19 يناير سنة 1977 وعمت جميع المدن المصرية وكانت بسبب مضاعفة أسعار المواد الغذائية الأساسية خاصة الخبز وأطلق عليها وقتها "انتفاضة الخبز" وأطلق عليها النظام " انتفاضة الحرامية.!!! "

والأمر ذاته تكرر في العديد من الدول العربية منها على سبيل المثال انتفاضة الخبز في تونس عام 1986، وانتفاضة الخبز في الجزائر عام 1986 وتكرر في عام 1988، وانتفاضة الخبز في الأردن في عامي 1989، 1996 وغيرها[1].

فالتدهور الاقتصادي يثقل كاهل المواطنين لأنهم هم من يتحملوا عبء ارتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية، كما أن التدهور الاقتصادي يهيئ بيئة جيدة لانتشار الفساد وإهدار المال العام وهروب رأس المال الأجنبي وكل الآثار السلبية المترتبة على هذه الأوضاع يتحملها المواطن.

ويترتب على هذه الأوضاع موجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة عدم استقرار سياسي وزيادة المطالبة بالحرية والديمقراطية]، حيث ارتبطت شرعية النظم العربية بما يتمتع به المواطن من مستوى معيشة ورفاهية اقتصادية.

[1] عامر رشيد ، مبيفي ، مرجع سابق ، ص 170.

إلَّا أن تردي الأوضاع الاقتصادية يعجل بالاتجاه نحو مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في محاولة لامتصاص الغضبة الشعبية، وهذا الإجراءات الإصلاحية تدعم التحول الديمقراطي، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة معقدة، وقد تتفاوت من مكان إلى آخر، وإن كانت هناك مؤشرات على أن النمو المعتمد على آليات السوق يشكل أساساً جوهرياً للديمقراطية.[1]

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك انقساماً بين الباحثين حول تصور العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، هذا الانقسام أخذ شكل اتجاهين فكريين:

الاتجاه الأول: يرى أنه ليس من الضروري أن يكون هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فقد تتم التنمية في إطار نظم تسلطية أو ديمقراطية على السواء، غير أنه إذا وجدت مثل هذه العلاقة فهي تسير في اتجاه أن التنمية الاقتصادية هي التي تفضي إلى الديمقراطية، فبمجرد أن يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً يتميز بقواه الذاتية، فإنه يكون الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من توسيع المشاركة السياسية لتشمل تدريجياً فئات اجتماعية أوسع، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع النطاق الاقتصادي القومي وتعقيده بما يجعل من الصعب إدارته بدون قدر من اللامركزية الديمقراطية، ومن ثمَّ هناك علاقة تبادلية، غير أنها في الأغلب تصف في اتجاه التأثير على النظام السياسي.

[1] عامر ، رشيد ، مبيض مرجع سابق ، ص 76

واستند أصحاب هذا الرأي إلى تجربة "النمور الأسيوية" في النصف الثاني من القرن العشرين التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية في حين لم تشهد إصلاحات سياسية ديمقراطية إلَّا في المرحلة لاحقة للطفرة الاقتصادية.

بل هناك من ذهب لأبعد من ذلك حيث يرى "جورج سورنسن George Sorensen" أن الديمقراطية عائق للنمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب استثماراً، وأن الأنظمة غير الديمقراطية هي المتمكنة في مقاومة الضغوط الشعبية للاستهلاك الفوري والمباشر وأن الحكام التسلطيين أقدر على خلق فائض اقتصادي لاستثمار طويل الأجل لكونها محمية إزاء الموجات السياسية الاحتجاجية التي يولدها التغير الاقتصادي السريع.[1]

ويرد على هذا الطرح بنموذج عملي حيث نري دولة فقيرة مثل " الهند قد قطعت شوطاً طويلاً نحو الديمقراطية وتعتبر مثالاً يحتذي به، في حين أن دولاً أكثر ثراءً لا تتمتع شعوبها بأي قدر من الحريات والديمقراطية، مما يعني التقليل من أهمية الارتباط الإيجابي بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، لكن الأمر لم يحسم بعد، فالدليل الإحصائي على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ليس قطعياً، حيث إن كافة الدراسات الكمية تقترح بأن نوع النظام ليس له تأثير ثابت ومستمر على الأداء الاقتصادي

الاتجاه الثاني: يؤكد على وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثير التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، ومن ثمَّ فمن الصعوبة أن تحقق التنمية القائمة على اقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية

[1] عامر ، رشيد ، مبيض مرجع سابق ، ص79

ركناً أساسياً من أركان النظام الاقتصادي حيث يهيئ المناخ الديمقراطي مناخا ملائما وفعّالا للأنشطة الاقتصادية خاصة الاستثمارات الأجنبية[1].

ويري "مارتن ليبست" وهو من أبرز الرواد الذين ربطوا بين الرأسمالية والتنمية الناتجة عنها الديمقراطية حيث يرى أن الرأسمالية تمثل قلب الديمقراطية، ولإبراز هذه العلاقة قام بعمل مقارنة بين عدد من الدول وفقاً لثرواتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبين له من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في العالم كانت تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الديكتاتورية، وقد افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة كما أنها تضعف من حدة التفاعلات السياسية وتنشئ مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

وفي نفس السياق يرى هانتنجتون أن للتطور الاقتصادي أهمية قصوى لإمكانية تحقيق الديمقراطية، حيث قام بالربط بين الثراء والديمقراطية حيث إن التحول إلى الديمقراطية يحدث في المقام الأول في منطقة انتقالية عند مستويات الطبقة المتوسطة والعليا، والتحول في الدول الفقيرة غير وارد وفي الدول الغنية قد يحدث التحول بالفعل.

وقد تعرض هذا الاتجاه للنقض خاصة من أنصار المدرسة الماركسية حيث يرى "اودنيل "أن تعميق الرأسمالية في الدول النامية يؤدي إلى بزوغ ديكتاتورية وليس ديمقراطية،

[1] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص55

حيث التمكين لعدد قليل من البرجوازيين المسيطرين سياسياً من استخدام الدولة لتعظيم منافعهم عن طريق القمع.[1]

وتشير الدلائل إلى أن الثراء وحده قد لا يمثل عاملاً حاسماً وإنما النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة والذي يشمل درجة عالية من التصنيع من مبيعات موارد طبيعية قد لا يؤدي إلى التحول الديمقراطي وإنما قد يزيد من قوة بيروقراطية الدولة نتيجة لتراكم العائدات وتحد من الحاجة لفرض الضرائب وكلما انخفض مستوى الضرائب قلت الأسباب لدى الجماهير للمطالبة بالحياة النيابية

ثانياً: تآكل شرعية النظم التسلطية

يكاد يكون هناك اتفاق بين الباحثين على أن أهم أسباب التحول الديمقراطي هو تآكل سيطرة وشرعية النظم السلطوية في الحياة السياسية.

ويعد تآكل شرعية النظم الاستبدادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي فضلاً عن بروز معارضة قوية حيث تقوم هذه المعارضة بدور قوي وفعّال في عملية التحول الديمقراطي وتغيير النظام القائم.

حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي ويعجز عن أداء وظائفه فإن شرعيته تصبح مهدده، لأن في النظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحاكم وشرعية النظام، وذلك لأن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه[2].

[1] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص60

[2] إنصاف ، جميل ، الريقي مرجع سابق ، ص 76.

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات التجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، فتتصرف هذه النظم لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق الآتية:

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد.
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.
- محاولة إقامة صورة باهتة عن الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي، وذلك من خلال تقديم وعود باستعادة الديمقراطية أو إجراء انتخابات ولكن في الوقت المناسب.
- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي[1].

ثالثاً: دور المجتمع المدني

نشأ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي عندما حاول مفكرو القرن السابع عشر "لوك، هوبز، روسو" البحث عن بديل أكثر قدرة في التعبير عن الإرادة العامة للشعوب في مقابل نظرية السياديتين أو السيفين، أي سيادة الملكية والتي كان فيها المواطن مجرد رعية من الرعايا لا ينفع ولا يضر خاضع للسلطة السياسية، وسيادة الكنيسة والتي في ظلها كان المواطن مجرد عبد مسير غير مخير خاضع للسلطة الدينية.

[1] إنصاف ، جميل ، الريقي مرجع سابق ، ص 79

من هذا المنطلق ظهر مفهوم المجتمع المدني كبديل عن الدولة والكنيسة، حيث يصبح الإنسان فيه عضواً بمحض إرادته، لذلك ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المواطنة الدستورية في مواجهة الدولة، وبمفهوم الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين في مواجهة السلطة، وبهذا يكون مفهوم المجتمع المدني مفهوماً متوسطاً بين الأسرة والدولة لحماية الفرد من الطابع الكنسي والسلطوي الملكي من دون المرور على السلطة الدينية ولا السلطة السياسية، فالمواطن في دولة الحق والقانون حاكم ومحكوم في الوقت ذاته، فهو حين يطيع القانون فإنما يطيع ذاته، وذلك هو مبدأ السيادة الشعبية.

وعليه فإنه يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة[1].

ويتجلى المجتمع المدني في الاتحادات والهيئات والنقابات المهنية والروابط الاجتماعية والجمعيات الأدبية والعلمية، وهو النشاط العام للفرد الذي لا تستطيع الدولة السيطرة عليه أو منعه، بل تستطيع فقط تنظيمه بما يسمي بقانون الجمعيات والنقابات أو المنظمات غير الحكومية، لذلك فإن أهم ما يميز منظمات المجتمع المدني استقلالها التنظيمي والإداري عن الدولة والسلطة السياسية، فهناك اعتراف ضمني بأن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو ألا تتدخل الدولة في مجال نشاطات المجتمع المدني، ومما لا شك فيه أن شرط الاستقلالية يعد من أهم شروط بروز وتطور المجتمع

[1] عامر رشيد ، مبيفي مرجع سابق ، ص 88

المدني، لان هذه الاستقلالية تعبر عن قدرة الأفراد على تنظيم شئونهم والتعبير الصادق عن مصالحهم ورغباتهم، ومن ثم لا يمكن قيام المجتمع المدني في ظل استتباع المؤسسات التطوعية والأهلية للدولة.

ويقوم المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية:

الأول: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، فهو غير مؤسسات الأسرة والقبيلة وغير مؤسسات الدولة.

الثاني: التنظيم الجماعي في شكل منظمات أساسها بطاقة العضوية بمحض الإرادة الحرة.

الثالث: قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخر، مما يعني الاعتراف له بحق تكوين منظمات مجتمع مدني أخري[1].

الرابع :عدم السعي للوصول إلى السلطة خلافا للأحزاب السياسية، وإنما تعمل على ممارسة الضغط السلمي على السلطة للدفاع عن مصالح أفرادها.

فالمجتمع المدني هو أساساً مجتمع التعددية، فهو متعدد الجماعات والروافد والاتجاهات والقناعات والميول، فلا يمكن تخيل المجتمع المدني بغير هذه المؤسسات المجتمعية والأهلية والتي تتنوع بتنوع الفئات والجماعات، وتختلف عن بعضها من حيث النشاط والدور والحجم وعمق الانتماء ودرجة التضامن، كما تختلف باختلاف مستوى وعي الأعضاء بمصالحهم وشرعية مطالبهم.

[1] عامر رشيد ، مبيفي مرجع سابق ، ص 91

ومن ثمَّ فإن هذه المنظمات تساهم بشكل كبير وفعّال في نشر القيم الديمقراطية، مما يجعلها مدارس لتمكين الأفراد وتدريبهم على إدارة الصراع بالوسائل السلمية في ظل التسامح والاحترام والتراضي، لذلك لا يوجد حدود لنشاطها إلَّا في مجتمعات العالم الثالث التي ما زالت نظمها السياسية والاجتماعية غير مستقرة، حيث يحظر عليها النشاط المجتمعي الديني والسياسي، لذلك يضعف نشاطها لأن الدين والسياسة هما أهم محركين في مجتمعات العالم الثالث[1].

رابعاً: دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي

لعل من أهم العوامل التي تؤدي إلى التسريع باتجاه التحول الديمقراطي هو القيادة المتربعة على قمة النظام، إذ من الممكن أن تتعرض لضغوط داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية، إذ يكون بيدها اتخاذ قرار التحول، مع ما قد يترتب على هذا القرار من فقدها لمركز القيادة، وتعتبر الحالة الإسبانية مثالاً في هذا المقام، حيث قاد الملك "خوان كارلوس" عملية التحول من ملكية استبدادية إلى ملكية دستورية في أعقاب موت الجنرال "فرانكو"، واكتملت عملية التحول الديمقراطي في عام 1982 بعد أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية.

وقد تجد القيادة نفسها إزاء معارضة قوية واحتجاجات شعبية تجبرها على المبادرة بالتحول الديمقراطي بعد أن تدرك أن محاولة الاحتفاظ بالسلطة لفترة طويلة لم تعد مجدية،

[1] محمد ، عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 107.

ومن هنا فالمبادرة من قبل الحاكم بالسير في طريق التحول تمكنه من تجنب مخاطر محققة، فضلاً عن أن هذه المبادرة تخلق آمالاً كبيرة بإمكانية حماية مصالح أساسية للنظام السلطوي ذاته إذا تحول إلى الديمقراطية[1].

وبناءً على ما سبق فإن من أسباب توجيه القيادة السياسية للتحول الديمقراطي:

- إدراكها – أي القيادة السياسية – أن تكاليف خروجها المبكر من السلطة بكرامة أقل من تكاليف البقاء فيها.
- الحد من المخاطر التي سيواجهونها إذا ما تشبثوا بالسلطة ثم يفقدونها.
- الإيمان بأن الديمقراطية هي الشكل الصحيح للحكم، وأن دولتهم قد تطورت إلى مرحلة ينبغي أن يقوم فيها "حكم ديمقراطي."
- عدم قدرة القيادة السياسية على إيجاد بديل يضمن لهم الحفاظ على شرعيتهم[2].

خامساً: -الثقافة السياسية:

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول نحو الديمقراطية، ولكن يجب في هذا الصدد التميز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين والتوجهات قصيرة الأجل التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه أحداث معينة، كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

[1] عامر ، رشيد ، مبيفي ، مرجع سابق ، ص111

[2] المرجع نفسه ، ص 112

إذ يختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، ففي بداية التحول نحو الديمقراطية تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكفياً، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون داخلها.[1]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

والمقصود بالعوامل الخارجية الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تعلب دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية، وسواء كانت هذه الضغوط تمارسها دول أو منظمات دولية، ويمكن إجمال هذه العوامل – الضغوط – الخارجية فيما يلي[2]:

أولاً: –النظام الدولي

شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا وتحول اغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصاراً للديمقراطية والقيم الغربية، ومن هنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوي المعارضة التي

[1] عامر ، رشيد ، مبيفي ، مرجع سابق ، ص113

[2] محمد ، عابد الجابري مرجع سابق ، ص30

أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة.

وقد ظهر هذا الأمر جلياً إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وتخليه عن الأنظمة التي كانت موالية له وترك الساحة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية لها مكاناً ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم وذلك ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي لا تنفصل عن رغبتها في الهيمنة على العالم، كما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها، أما إذا تعرضت مثل هذه المصالح لخطر في حالة التحول الديمقراطي حيث لا يكون هناك مجال للحديث عن ضرورة التحول الديمقراطي حيث لا توجد فيه مصالح أمريكية، كما حدث في تعاملها مع الانقلاب العسكري على أول تجربة ديمقراطية في مصر في يوليو 2013[1].

ومن باب الإنصاف فإن هذا الأمر لا تنفرد به السياسة الخارجية الأمريكية فقط بل يشاركها في ذلك الغرب وفرنسا خاصة تجاه أفريقيا، فالالتزام بالتحول الديمقراطي له صيغة انتقائية وانتهازية.

ثانياً: ضغوط المؤسسات المالية الدولية

[1] محمد ، عابد الجابري مرجع سابق ، ص33

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية، حيث تربط تلم المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعداتها المالية والإدارية والفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعياً في الحصول على القروض والتسهيلات الاقتصادية، كما تشترط تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد الحر وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص، وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

ومن هذا المنطلق ظهر مصطلح "المعونات المشروطة" أي المعونات المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي والتي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعاً بما عانته الدول النامية من أزمات اقتصادية، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينيات والذي تضمن المشروطية السياسية بما شمله من شروط متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الحكم الرشيد

وقد دفعت الشعوب خاصة الفقراء منهم الثمن باهظاً لمثل هذه الضغوط الدولية، فكان من الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي أوجد ظروفاً مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف الذي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي[1]

ثالثاً: أثر العدوى والمحاكاة

[1] إنصاف ، جميل ، الريفي ، مرجع سابق ، ص72

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخري، وقد عبّر عنها صامويل هانتنجتون "بكرات الثلج"، حيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدماً في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت.

وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة تشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجاً سياسياً يقتدي به بيد أن أثر "العدوى "كما يقول "وايتهاد" لا يخبرنا عن كيفية بداية هذه السلسلة ونهايتها والترتيب المحتمل لتطورها، كما أن نجاح التحول يثبت للقيادة السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء دعائم النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي فيها التحول الديمقراطي

وقد ساعد على ذلك الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والتي جعلت من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى[1].

كما جعلت من استخدام أساليب العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيداً على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها.

[1] محمد ، عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص62

كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني المتمثل في المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.

وعلى صعيد آخر أنهت ثورة المعلومات والاتصالات احتكار الأنظمة السلطوية لمصادر المعلومات، فلم تعد قادرة على منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم من الخارج عبر الانترنت والفضائيات، كما مكنت ثورة الاتصالات قوي المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر مما يسمح لها بحشد رأي عالمي أو على الأقل لفت انتباه المجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تمارسها أنظمة الحكم السلطوية[1].

وهذه الأمور لا شك أنها ساعدت في نشر "عدوي الديمقراطية" عبر الحدود، إذ أصبح من الصعب على هذه الأنظمة أن تعزل نفسها ومجتمعاتها عن تأثيراتها وتداعياتها في إطار ما أصبح يعرف بالعولمة والتي ساعدت في إيجاد بيئة دولية مواتية لترسيخ القيم الديمقراطية، وبالتالي بات لزاماً على هذه النظم التكيف مع تلك التطورات بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي.

وختاماً فعلي الرغم من أن الضغوط الخارجية على الأنظمة التسلطية تعتبر من العوامل المهمة التي تدفعها للسير في طريق التحول الديمقراطي، إلَّا أنها وإن كانت لا

[1] المرجع السابق ، ص66

تصنع التحول أو بمعني أدق لا تلعب الدور الحاسم فيه وإنما تكون بمثابة الدافع إليه إذ أن العوامل الداخلية هي الأهم[1].

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي واشكاله

أنماط التحول الديمقراطي هي مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتبعها عملية التحول من النظم غير الديمقراطية بمختلف مسمياتها بهدف الوصول إلى نظم ديمقراطية، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية، ويمكن وصف عملية إنهاء النظم السلطوية بأنها عملية كفاح مستمر وممتدة زمنياً لكن يكتنفها الغموض في الكثير من المراحل، وهي تمر عبر مسارات مختلفة للتغيير تتراوح بين التدرج السلمي والانقلاب العنيف.

أولاً: التحول من أعلىTransformation

وفقاً لهذا النمط من التحول تبادر القيادة السياسية في النظام غير الديمقراطي باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى تحول النظام باتجاه الديمقراطية، فقادة النظام غير الديمقراطي هم الذين يلعبون الدور الحاسم في إنهاء نظمهم وتحويلها إلى نظم ديمقراطية، فهو انتقال تقوده القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة، أي أنه انتقال يتم من داخل النظام القائم، لذلك يسميه البعض "منحة الديمقراطية" حيث تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية.

[1] محمد ، عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص67

وقد لا تكون مبادرات التحول الديمقراطي التي تقوم بها قيادات النظام غير الديمقراطي ناتجة عن الإيمان بالمبادئ الديمقراطية بقدر ما يكون الدافع في الغالب حينما تشعر القيادة والنخبة الحاكمة أن الانشقاق على النظام القائم قد تصاعدت حدته، وأن محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع، لذلك تأخذ بزمام المبادرة وتمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك، وقد يكون ذلك لرغبة حقيقة في التحول نحو الديمقراطية، أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها وإطالة عمرها.

لذلك يقدمون على القيام بخطوات بطيئة على طريق التحول تسمح لهم بالحفاظ على مصالحهم عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تنظم معالم التحول وتعطي لقيادات النظام قدر من السلطة يسمح لهم بمقاومة هذا الانفتاح، حتى إذا ما تغيرت الظروف التي أجبرتها على اتخاذ تلك الخطوات أو هددت مصالحها المباشرة أوقفت تلك التحولات وتراجعت عما تحقق.

وفي بعض الحالات يكون للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى، فإنه يمكن القول إن عملية الانتقال طبقاً لهذا المسلك

غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي[1].

وفي ظل هذا المشهد يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول، فهناك مبادرة القيادة السياسية المدنية حيث يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوي الاجتماعية والإقليمية والدولية المعنية باعتباره نقطة تحول جوهرية واختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الإيديولوجي، وذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث هذا التغيير الجذري، وبالتالي يعتبر تحولاً دعائياً من وجهة نظر النخبة الحاكمة.

ويتميز هذا النوع من التحول بالسمات الآتية:

- أن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولاتهم ومبادراتهم إذا أدي الانفتاح السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.
- بإمكان القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعملية السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد، فيما ينتج ديمقراطية مقيدة نظراً لاستمرار بعض القادة السابقين في هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقاومة الإصلاحات الديمقراطية التي تضر مصالحهم[2].

[1] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص51

[2] ناجي ، علوش ، مرجع سابق ، ص61

ثانياً: التحول من أسفلReplacement

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين، أولهما الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال مظاهرات واحتجاجات شعبية قد تكون منظمة تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة، وقد تنطلق بصورة عفوية بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

وثانيهما الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله، وبصفة عامة يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلى الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة.

وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي، وقد حدث الانتقال وفقاً لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا[1].

ثالثاً: التحول من خلال التفاوضTransplacement

[1] محمد أحمد نايف ، العكش مرجع سابق ، ص11

يحدث التحول الديمقراطي هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالباً ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها – أي مصالح النخبة الحاكمة – هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على الإطاحة بالنظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين تكون قد جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة وممارسات قمعية من جانب السلطة.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع النظام السلطوي إلى الدخول في المفاوضات مع القوي المعارضة هي احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم أيدولوجيته والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة.

وفي كثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة وعن العوامل التي تدفع الأطراف

للمفاوضات هي من جهة شعور المعارضة بافتقادها القوة الكافية التي تساعدها على الإطاحة بالنظام القائم ومن جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوط داخلية وخارجية كبيرة.

ولا يشترط أن تكون عملية التفاوض مكتوبة فقد تكون عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين الطرفين يعكس التزام كل طرف بتنفيذ بنود ذلك الاتفاق[1].

وقد حدث هذا النمط من التحول في بلدان عديدة منها الجزائر عام 1988 في عقاب أعمال احتجاج سياسي عنيف وواسع النطاق، وكذلك حالة جنوب أفريقيا خلال عامي – 1989 1990بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية[2].

رابعاً: التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي

غالباً ما ارتبط هذا النمط من التحول الديمقراطي بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم التغيير وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوي المعارضة عن تحديه والإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية.

وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل للإطاحة به والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوي التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينات القرن الماضي،

[1] محمد أحمد نايف ، العكش مرجع سابق، ص13

[2] المرجع نفسه ، ص13

أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003[1].

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، أو التدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة، ويلاحظ أن غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن الهدف الرئيسي منه تأسيس نظام ديمقراطي بل كانت هناك أهداف ومصالح أخري، وإذا كان التدخل العسكري الخارجي قد نحج في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة منها على سبيل المثال فشله في أفغانستان والعراق.

وبالمقابل فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقروناً بدرجات أدني من الديمقراطية وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية.[2]

وختاماً فإن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتعددة المراحل، وتشهد من الناحية الواقعية تداخلاً بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة[3].

أشكال التحول الديمقراطي:

[1] أحمد شكري ، الصبيحي ، مرجع سابق ، ص19

[2] صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص100

[3] المرجع نفسه ، ص13

يختلف الباحثون حول الطرق التي يتم بها الانتقال الديمقراطي فنمط التحول يختلف من دولة إلى أخري، ومن نظام سياسي إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم حيث يوجد شكلين أو طريقتين يحدث بهما التحول الديمقراطي.

أولاً: التحول الديمقراطي بالطرق السلمية

يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف والإكراه المادي، فالتحول الذي يحدث يكون مفتوحا من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، وقد يكون الضغط من خارج السلطة الحاكمة لكن أن يصل ذلك إلى استعمال العنف، مثل لجوء الشعب إلى العصيان المدني.

ووسائل التحول الديمقراطي السلمي متعددة منها الانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة والتحول والتكيف والإرغام اللاعنيف والتحلل، ففي مرحلة التحلل تقر السلطة الحاكمة بمشروعية أهداف المعارضة، وفي مرحلة التكييف يقدم الحكم تنازلات محدودة لا تصل إلى التغيير الجذري وإنما يقدمها لتفادي تنازلات أكثر، وفي مرحلتي الإرغام والتحلل تبدأ تباشير تغير علامات موازيين القوة وتوازناتها ثم يتغير الموقف بأكمله[1].

ثانياً: التحول الديمقراطي بالطرق غير السلمية

إذا أصبحت الحاجة والرغبة إلى التغيير والتحول الديمقراطي ضرورة حتمية وإذا لم يتم ذلك بالطرق السلمية فحتماً سيأخذ منحي آخر باللجوء إلى العنف كوسيلة للتحول

[1] ناجي ، علوش ، مرجع سابق ، ص40

الديمقراطي سواء كان ذلك عن طريق الانقلابات العسكرية حيث يتم الإطاحة الفجائية والسريعة بالنخبة الحاكمة وغالباً ما تتسم بالعنف، أو تتم من داخل النخبة الحاكمة ذاتها فتحل محلها نخبة جديدة محل التي تم الإطاحة بها، وغالباً ما يتم ذلك بمساعدة المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية.

أو عن طريق العنف الشعبي حيث يتحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوّض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية، ويعتبر العنف ظاهرة عامة لا تختص به جماعة معينة ولا دولة بعينها، حيث يوجد في كل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة وفي مراحل زمنية مختلفة، وبصور وأشكال متعددة ولأسباب متداخلة[1]

المبحث الثالث: أسباب ودوافع التحول الديمقراطي في الجزائر

تضافرت جملة من الأسباب الداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والخارجية الإقليمية والدولية لتخلق ضغوطا ومطالب و تأثيرات، كان لها أثر كبير في دفع النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو المناخ الديمقراطي، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه الأسباب الداخلية والخارجية، ويرجع ذلك إلى أهمتها في تجربة التحول، ليس فقط في حالة الجزائر ، وإنما في العديد من تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها نظم الحزب الواحد في العالم الثالث، في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات.[2]

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

[1] ناجي ، علوش ، مرجع سابق ، ص45

[2] منعم العمار ، الجزائر و التعددية المكلفة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص49.

تختلف و تتنوع الاسباب الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعة أبعادها ومستويات حدوثها فمنها ما يتعلق بالبنيات الأساسية و وظائفها و منها ما يتعلق بنمط تسيير النظام و إدارته، ومنها ما يمس الفرد الجزائري في حقوقه و كرامته و يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى:

- أولا: أسباب سياسية.
- ثانيا : أسباب اقتصادية .
- ثالثا : أسباب اجتماعية و ثقافية .

أولا: أسباب سياسية

إعتمدت الجزائر بعد إستقلالها في رسم معالم دولتها الحديثة التي حددها الثورة و مواثيقها كدولة قادرة على إستكمال مقومات السيادة الوطنية من جهة و الإنطلاق في مشاريع تنموية من جهة أخرى، على الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني في مقاومتها ضد الاستعمار الفرنسي[1]، حيث ظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة مثل ما سببت تداخلا بين الدولة و الجبهة بما يقرب من الاندماج ، و بقدر ما أفاد ذلك الجزائر التي عاشت في هدوء نسبي خاصة في الفترة

[1] منعم العمار ، مرجع سابق ، ص51

1965-1978 ، بقدر ما سبب لها تناقضات عديدة داخل النظام خاصة و داخل المجتمع بصفة عامة ، فمن أهم التناقضات التي يعاني منها النظام :

– التناقض بين الزعيم المنفرد بالحكم و الرأي و إخضاع الجميع في فرض هيمنته عن طريق إستعمال العنف في المقابل نجد المظهر العصري الذي تحسده ممارسات ش كلية مثل الإنتخاب، الإقتراع العام و إعتماد طريقة بيروقراطية حديثة.[1]

رغم المحاولات التي قام بها النظام السياسي من إصلاحات سياسية شملت الإدارة المركزية و المحلية و القوانين التي تنظمها هدف تصحيح الاختلالات الموجودة داخل السلطة، إلا أن إغتصاب النخبة السياسية للسلطة و التعسف في إستعمالها وإحتكار الإمتيازات المرتبطة بها و تصلب الجهاز البيروقراطي، و فشله في أداء مهماته كوسيلة للإتصال و أداة لتنفيذ البرامج و المخططات أوصل المجتمع إلى حالة من الإنسداد تسبب في إحداث سخط كبير خاصة في قنوات الإتصال بين القمة و القاعدة الأمر الذي تمخض عنه :

نمو معارضة سياسية تنادي بحرية التعبير السياسي و الفكري و الثقافي مشكلتا بذلك أزمة أخرى هي أزمة المشاركة. ثانيا: صراع مراكز القوى في النظام مبررا كذلك أزمة داخل السلطة السياسية ذاتها [2].

[1] عياشي عنصر، سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر . القاهرة : دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ،1994 ، ص 187

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نمودجا. القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية، 1989، ص 61

أولا: نمو المعارضة السياسية :

وقد جاء نتيجة عجز المؤسسات السياسية عن الإستجابة لكل القوى في المجتمع الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية، و كذلك إلى عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك هذه القوى، بحيث لم تتح لها الفرصة في التعبير و ذلك بسيطرتها على وسائل الإعلام التي س خرت فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد

ثانيا: صراع مراكز القوى في النظام :

إتضح ذلك بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، و خلال تحضير المؤتمر الرابع للحزب، بروز الخلافات و الصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعمة بالسلطة العسكرية، وبين قادة الحزب البومدينيين حول من يخلف الرئيس و أي إتجاه سوف تنتهجه البلاد مبرزا بذلك أزمة حادة داخل السلطة السياسية لتعمق فيما بعد أثناء عملية إثراق الميثاق الوطني سنة 1986 من خلال :

الإتجاه المحافظ:

ممثل في السيد محمد شريف مساعدية الأمين العام للحزب و بعض المنظمات الجماهيرية يدعوا هذا الإتجاه للتمسك بالخيار الإشتراكي لحماية منجزات الثورة .

الاتجاه الإصلاحي:

و كان بقيادة الشادلي بن جديد ، و هو إتجاه إنفتاحي يدعو بالتحول نحو بناء إقتصاد ليبرالي ترفع فيه الدولة قيودها على النشاط الإقتصادي و التجارة الخارجية و إعادة الهيكلة، بحجة فشل النظام الاقتصادي القائم .[1]

ثانيا: أسباب إقتصادية

لقد لعب العامل الإقتصادي البيئة الأساسية لنمو الأزمة في الجزائر، حيث إختارت عشية الإستقلال نموذجا تنمويا طموحا، من أجل بناء قاعدة صناعية ثقيلة و القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، كما إختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج وتم تنفيذ هذه السياسة الضخمة عن طريق الاستثمارات في كل من صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الطاقوية و البتروكيمياء ، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعة الخفيفة وتم إنجاز الجزء الكبير من هذا المجهود التنموي و المتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة س خرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة ما بين 19861990. إلا أن هذا النموذج أظهر عجزه لإعتماده بدرجة عالية على مداخيل الريع النفطى بنسبة 95% و أدخل البلاد في أزمة إقتصادية خانقة، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنوط بها مما تحتم على السلطات إلى توقيف الإستثمارات فيها، [2]الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي

[1]أحمد طعيبة ، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1999)، ص 78

[2]. محمد، تاملالت ، الجزائر من فوق البركان : حقائق و أوهام 1988 – 1999 . الجزائر : (د.د.ن)، 1998 ، ص ص (10-11).

الوطني في الثمانينات مما تسبب في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج من خ لال الإعتماد كليا على الواردات الخارجية إضافة إلى عملية الهيكلة التي زعزعت إستقرار القاعدة الصناعية بأكملها، و كان من نتائج ذلك: ضعف الأداء و العجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات و الذي وصل 250 مليار دولار 2 نتيجة: – الإرتباط المباشر بالمركز و سوء التسيير و كذا قدم وسائل الإنتاج و عدم إستقرار المسؤولين. – تعطيل الألة الإنتاجية نتيجة قلة الموارد الأولية و نقص قطع الغيار و منه أصبحت الشركات تعمل بنصف إمكانياتهما. – عدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة و المتمثل في خلق الثروةو النمو. . الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدي إلى تفشي البيروقراطية في إتخاذ القراراتمن جهة ، وزيادة الطلب على القروض الخارجية من أخرى :

– تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة عام 1986 عندما إنخفض أسعار النفط التي تسببت في تقليص الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الإستهلاكية غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانيات ، وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها "برنامج مكافحة الندرة "، حيث خصصت له مبلغ 10 مليار دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار ، والتشغيل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينات .[1]

[1] محمد، تاملالت مرجع سابق، ص 19

وكنتيجة لتدهور أسعار النفط إنخفضت إيرادات الدولة المحصل عليها منه، والتي كانت تقدر في بداية الثمانينات ب10 مليار دولار إلى . 8 مليار دولار سنة 1985 و . 9 مليار دولار سنة 1986 ، و7 مليار دولار سنة 1987

وتسبب هذا الإنخفاض الأسعار النفط في التأثير على معدل النمو الاقتصادي ومما زاد في حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية وصعوبة التحكم فيها الضعف الكبير في الإنتاج الفلاحي نتيجة قميشه ، وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي ، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعلها تدفع سنويا أكثر من . 25 مليار دولار من أجل إستراد المواد الغذائية فقط، مسيطرة بذلك على واردات الاقتصاد الوطني بنسبة % 68إلى 70% ويرجع هذا إلى العجز الكبير الذي شهده القطاع الفلاحي والذي قدر ب 15 مليار دينار جزائري تولت خزينة الدولة دفعه دون مقابل .

إن هذا الإختلال الواضح و سوء توزيع الثروة عمق الأزمة الاقتصادية ودفع بالشعب الجزائري إلى الإنفجار و ذلك في الخامس من أكتوبر 1988 مطالبا بالعدالة الاجتماعية .[1]

ثالثا: أسباب إجتماعية وثقافية

إستنادا إلى المداخيل النفطية التي شهدت موجتي إرتفاع أسعار عام 1973 1974 و1979-1980 وكذلك القدرة على الحصول على القروض الأجنبية ، عملت الدولة الجزائرية على توسيع قاعدتها الإجتماعية من أجل ضمان إستقرارها من خلال سياستها

[1] عبد الله بن دعيدة ، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص ص (355-356).

بضمان التشغيل و تقليص البطالة وتأمين الأجور ، وتلبية الحاجات الأساسية من العلاج والتعليم المجانين ، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية و دعم العملة الوطنية، ففى الفترة 1966-1985 تناقصت نسبة البطالة من 32 . 9 %سنة 1966 إلى 8 . 7 % سنة 1984، و ذلك بفضل إرتفاع معدل التشغيل حيث استطاعت الدولة أن تؤمن بين 1980 و 1984 أكثر من 130 ألف منصب شغل سنويا، كما زادت نسبة الإجراء في أوساط السكان والتي بلغت نسبتهم 72 % سنة .1984[1]

إلا أن هذه السياسة لم تثبت نجاعتها وأدخلت البلاد في أزمة حادة، فنمو الإنتاج والإنتاجية لم يكن بنفس الوتيرة التي كان عليها النمو المتزايد للتشغيل و المداخيل وزيادة الإنفاق العام أثقلت كاهل الدولة حيث إضطرت الدولة إلى إتباع سياسة تقشفية خاصة منذ مطلع سنة 1984، إضافة إلى تقهقر أسعار النفط في بداية 1986 مؤدية بذلك إلى بروز الملامح الإجتماعية للأزمة التي ارتبطت : - بإرتفاع النمو السكاني بشكل عالي حيث قدر ب 3%

وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، فزيادة عدد المواليد معناه زيادة جديدة في المطالب الاجتماعية في حين نجد أن الإمكانيات المتوفرة في هذا المجال محدودة ولا تستوعب كل هذه النسبة مما يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل الاحتياجات .

نلاحظ أنه رغم إنخفاض النسبة في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات السبعينيات نتيجة الوعي الاجتماعي إلا أنها لم تنخفض إلى الحد المتوسط .

[1] أحمد طعيبة ، المرجع السابق ، ص 68

فشل وعجز المؤسسات الاجتماعية التي تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليها عن أداء دورها و وظيفتها بفاعلية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ، و منظومة التكوين والتعليم عموما بفعل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع 2. وما دعم هذا الفشل إرتفاع نسبة الأمية التي وصلت سنة 1989 إلى حوالي 7. 5 مليون أمي . [1]

ويمكن أن نرجع أسباب هذه الظاهرة إلى :

– الإستعمار ومخلفاته – النمو الديمقراطي في المجتمع وعدم القدرة على إستيعاب كل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة .

– إرتفاع نسبة التسرب المدرسي حيث بلغ سنة 1989 حوالي 400 ألف تلميذ.

– تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، بحيث تراجع معدل خلق مناصب الشغل تراجعا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات مقارنة بحجم طلب العمل السنوي الذي هو نحو 250 ألف منصب عمل جديد ففي سنة 1985 قدرت عدد المناصب الجديدة ب 122 ألف منصب وفي 1986 كانت 74 ألف منصب أما سنة 1987 كانت 64 ألف منصب لتصل سنة 1989 إلى 56 ألف

على الرغم من هذه المحاولات التي كان يراد من خلالها تجاوز الأزمة الداخلية، فإن الوضع قد إنهار مع نهاية سنة 1988 وفشلت كل الإصلاحات ولم يعد بالإمكان إلا إعادة

[1] عبد الله بن دعيدة ، المرجع السابق ، ص (358–359)

هيكلة النظام على أسس جديدة تستجيب للقوى الإجتماعية الداخلية و تسمح بالمشاركة في صناعة القرار الوطن .[1]

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، خاصة وأن النظام الدولي الجديد يسير في إتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية، (أو ما يعرف بظاهرة العولمة) لا يمكن لأي نظام سياسي أو دولة ما، التغاضي عنها أو إغفالها أو تجاوزها فعامل التأثر (خاصة بالنسبة للدول المتخلفة) أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل، الذي جعل من العالم قرية صغيرة محدودة الأطراف، وليس بمقدار أي دولة اليوم أن تعرقل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدودها الوطنية .

أولا: موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والإشتراكية :

[1] عبد الله بن دعيدة ، المرجع السابق ، ص 111

شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانيات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية ، خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد ، وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي.

لقد لعب الظرف الدولي دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي تحت ضغط إقتصادي محض أحيانا، ومن باب الدعاية في أحيانا أخرى ، ويحصر هذا الظرف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفياتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" في إطار بريسترويكا[1]

إعادة الهيكلة) والغلاسنونت (الشفافية) من تغيرات جذرية في الإتحاد السوفياتي نفسه وفي أوروبا الشرقية، وتطور الحركة الديمقراطية فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية، وإحتكارا الحزب الشيوعي للسلطة ثم لإنميار الإتحاد السوفاتي وتفككه، وبالتالي أسفرت الديمقراطية الإجتماعية من حيث الممارسة عن إنتشار الإستبداد، و تفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن، على هذا الأساس يلاحظ وجود إتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي واحد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي.

إن هذه التحولات جعلت المسألة الديمقراطية في العالم الثالث تتحرر من حاجزين كبيرين كان يحولان دون طرحها طرحا جديا (وبإلحاح) ومن أهمها :

[1] عياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص190

الحاجز الأول : هو النموذج السوفيتي للتنمية الذي كان يضرب به المثل في سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة ، بواسطة تعبئة الجماهير في إطار الحزب الواحد ، في إطار الحزب الواحد ، إلا غياب الديمقراطية (الممارسة) و تفاقم البيروقراطية كان له أثربالغ في تقوقع وجمود هذا النموذج ثم تفككه وإنمياره، و بالتالي سقطت الدعاية التي كانت تستبعيدأو تؤجل الديمقراطية السياسية بإسم تحقيق الديمقراطية الإجتماعية و التنمية [1]

الحاجز الثاني: يتعلق بالتحول الحاصل في العلاقات الدولية حيث أن نظام القطبين لم يكن في صالح الدول النامية لإقرار الديمقراطية وإستمرارها، لأنه قائم على خلق عدم الاستقرار في المناطق التابعة لكل قطب، ليسهل محاصرة الخصم وإضعافه، إن النظام الدولي الجديد سيدعم دون شك التحول الديمقراطي في العالم الثالث ما دام أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين يسيطرون على زمام الأمور في العالم بعد إختفاء العدو التقليدي (الإتحاد السوفياتي سابقا)، وهذا يبرز من خلال سعيهم إلى الحفاظ الإستراتيجي، لهذا نجدها تدعوا إلى المزيد من الديمقراطية في دول العالم الثالث، وأن هذا لا يعي تماما أن الغرب سيكون مناصرا ومدعما للديمقراطية الحقيقة خارج حدوده، ما دام أن مصلحته فوق كل إعتبار وفي هذا الإطار الجزائر مضطرة ومدفوعة إلى مواكبة هذه التحولات العالمية،

[1] – Ahmed Dahmani , L'Algérie a L'Epreuve Economique Politique Des Reformes : 1980–1997. Alger : Edition CASBAH , 1999,P 83.

بالنظر للوضعية الإقتصادية الصعبة التي وصلت إليها، فكان لا بد من تفتح سياسي (تغيير النموذج السياسي) يساير التفتح الإقتصادي الذي شرع فيه مع بداية الثمانينات وتعثر من جهة للمشاكل الاقتصادية والإيديولوجية السائدة أنداك (الإشتراكية) التي كانت، ضد أي إنفتاح، إذ هذا التحول يعني بالنسبة للجزائر محاولة الإستفادة من كل الظروف الخارجية للخروج من الأزمة، وتجنب مشاكل كثيرة هي في غنى عنها ، مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية[1] .

ثانيا: المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية الدولية :

في أفريل 1990 صرح (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي و حقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية "، وقد نصح كوهين الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطي، وفي جويلية من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني " ووغلاس هيرد "نفس المعنى السابق حينما قال " أن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية و تحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق "، وفي جويلية 1990 أثناء المؤتمر الفرنسي الافريقي أشار الرئيس "ميتيران " إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية، وكانت المساعدات الإقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي ضغطا على دول العالم الثالث ودفعتها دفعا إلى التحول حيث إشترطت كثير من الدول الدائنة على الدول

[1] Ahmed Dahmani المرجع السابق ، ص88

المتلقية لتلك المساعدات أن تتبن النظم الديمقراطية وترك الإعتماد السياسي والاقتصادي للدول النامية على ما تقدمه المانحة تلك الدول أغلب دول العالم " العالم الثالث" في وضع أكثر عرضة للضغوط من الخارج .[1]

وعلى هذا الأساس بحد الجزائر، تسعى جاهدة لتحقيق تنمية فعلية، وتعمل على حل مشكلة الديون الخارجية المتراكمة، والتخلص من ضغوط المؤسسات المالية الدولية، وتكيف السياسة المشرطية في تقديم المساعدات الإقتصادية نتيجة تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج (من أجل تموين الجهاز الانتاجي وتموين إستهلاك المواطن الاستثمارات بالتجهيزات التي تمول كلها من عائدات ص ادرت المحروقات المقدرة ب 98% من صادرات السلع والخدمات) جعلته يتعرض لهزة كبيرة كشفت هشاشته بمجرد بدأ إنخفاض أسعار البترول منذ 1986، وإنخفاض قيمة الدولار، وهذا ما إنعكس مباشرة و بوضوح على وتيرة النمو الإقتصادي، وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي، وقد إزدادت هذه الأزمة مع زيادة حدة مشكلة الديون لكون القروض ذات طبيعة تحارية، وبالتالي قصيرة الأمد مما جعلها تمتص نسبة كبيرة من العائدات لتسديدها.

إن العجز المالي الذي عرفه الإقتصاد الوطني، دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء والتعمير لطلب المساعدة المالية، وأبدت نيتها في

[1] Hocine Benissad, Reformes Economiques En d'Algérie : L'Indicible – Ajustement .Structurel. Alger : OPU, 1991,P19

إجراء إصلاحات هيكلية وهذا يعني ضمنيا الإستعداد لربط السياسة الإقتصادية بتوجهاتها وقراراتها، وبالتالي الخضوع لشروطها

المسبقية والمتمثلة في :

– إتباع النهج الليبرالي في التسيير الاقتصادي . – فتح المجال الإقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار .

– حرية التجارة الخارجية والصرف وإلغاء القيود الكمية على الإستيراد والإتفاقيات الثنائية.

– تخفيض العملة المحلية.[1]

تقليص الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال أمام الاقتصاد الخاص و المستثمرين الأجانب. الحد من عجز ميزانية الدولة إلغاء الدعم على المواد الإستهلاكية وتخفيض الإنفاق العام. زيادة قيمة الضرائب والرسوم . ضرورة الإنتظام في تسديد الديون وفوائدها في الوقت المحدد.تطبيق هذه الشروط بكل صرامة دون التدرع بأي طارئ أو مشكل .

– وقف دعم المؤسسات العجزة و تخفيض النفقات العسكرية.يظهر ذلك جليا مدى صعوبة تجسيد هذه الشروط و قساوتها، حتى أنها تمس سيادة الدولة كمثال على ذلك الإتفاق الذي أبرمته الجزائر في 2 أوت 1991 مع البنك الدولي (بإقتراح وضغط من فرنسا) قيمته 100 مليون دولار، إضافة إلى. 7 مليون دولار مساعدة من فرنسا وهذا القرض ذو طبيعة تقنية، موجهة إلى شركة سوناطراك لكن قبل ذلك وكشرط أساسي ينبغي الحصول

[1] Hocine Benissad المرجع السابق ، ص22

على معلومات هامة جدا على الشركة نفسها، وأن تضع رصيدها النقدي لدى أطراف مستقلة مقبولة من طرف البنك الدولي .[1]

كل هذه الضغوط الإقتصادية الممارسة من طرف المؤسسات المالية الدولية في الجزائر دفعت بما ليس فقط إلى تغيير مجها السياسي والإنتقال أو التحول للنظام الديمقراطي التعددي بل فرضت عليها أيضا تغيير النهج الاقتصادي والدخول في نظام إقتصاد السوق، وضرورة الإستجابة للشروط المفروضة عليها، من أجل الحصول على مساعدات إقتصادية وقروض مالية من طرف المؤسسات المالية الدولية .[2]

ثالثا: التكيف مع القيم الجديدة للنظام الدولي الجديد :

تتميز معالم النظام الدولي الجديد فيما يعرف بظاهرة العولمة جملة من المفاهيم والقيم (الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، إقتصاد السوق) بحيث تستخدم كسلاح إيديولوجي، وأسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والإقتصادي على باقي دول العالم خاصة المتخلفة منها، ويتم ذلك عن طريق إستخدام المؤسسات الدولية، كمجلس الأمن، والمؤسسات المالية الدولية، توظيف قوة الإعلام، وكل ذلك في إطار ضمان المصالح الإستراتيجية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المتحمس الأول لتعديل النظام الدولي الجديد ولقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى

[1] محمد جلول ، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية . الجزائر : دحلب للطباعة ، 1993، ص(30-31).
[2] أحمد طعيبة ، المرجع السابق ، ص47

حد بعيد من نشر عدم الإستقرار وإستخدام سلاح الديمقراطية وحقوق الإنسان كموقف دولي معترف به، وتنص عليه مواثيق الأمم المتحدة ، والدفاع عن الحرية الاقتصادية ، التي تستند إلى نظام اقتصاد السوق كل ذلك من منطلق أن أنظمة الحكم في الدول الإشتراكية ودول عدم الإنحياز ،إستبدادية و قمعية ، ومتسببة في الركود الاقتصادي .[1]

أمام هذه التطورات المتسارعة، التي لم تترك حرية الاختيار بين قبولها أو رفضها ، بل وحق التفكير فيها، وجدت الجزائر نفسها (بالنظر لأزمتها الداخلية التي تعقدت) بحيرة على التكيف مع هذه القيم العالمية ومسايرتها لكسب مصداقية الفاعلين السياسيين الدوليين لمساعدتها من جهة على تجاوز ظروفها الداخلية المتدهورة، ومن جهة أخرى لإبعاد شبح العزلة الدولية.

وعليه فقد لعبت الأسباب والدوافع الخارجية دوار فعالا بل ومؤثرا في صناعة قضية التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث تزامنت الأحداث المتتالية لعملية التغيير وما شهده النظام السياسي المعاصر من تطورات سريعة لاحت بفاعليتها على جميع الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية الأمر الذي ترك أثار عميقة في مجال التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة، والتي أدت بدورها ضغوطا كبيرة على صناع القرار في دول العالم الثالث و لا سيما الراديكالية منها، وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر تبعا لعوامل وأسباب عديدة

[1] عبد الله بن دعيدة ، المرجع السابق ، ص 86

بالظروف الدولية المحيطة بها ، وبتتبع بسيط لتوالي الأحداث التي سبقت أحداث أكتوبر 1988، تبين مدى تأثرها الواضح برياح التغييرات الدولية.[1]

ملخص الفصل الأول:

مفهوم التحول الديمقراطي: هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى نظام ديمقراطي تتم فيه جل الأزمة الشركية والمشاركة والهوية والتنمية فالتحول الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات الترتب في الحقل الاجتماعي.

وإنه تحول من نظام إلى آخر أي تغير النظم القائم وأسلوب صنع الساسة التي يتبناها النظام إلى آخر.

ولا شك أن عملية التحول هي عملية معقدة وصعبة مما تشير إليه مراحل التحول من:

- مرحلة القضاء على النظام التسلطي
- اتخاذ قرار التحول
- مرحلة التدعيم والتوطيد
- النضج الديمقراطي

ويرتبط مفهوم التحول بمفاهيم أخرى مثل:

الثورة، التغيير الديمقراطي – الترخيص الديمقراطي –الديمقراطية الليبرالية

وأيضا للتحول الديمقراطي عوامل وأنماط : فيوجد عوامل داخلية ويترتب فيها:

[1] عياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص 182.

عامل اقتصادي- تآكل شرعية النظام- دور المجتمع المدني- دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي – الثقافة السياسية

أما العوامل الخارجية من بينها: النظام الدولي، ضغوط المؤسسة المالية الدولية، أثر العدوى والمحاكاة،

أما فيما يخص أنماط الانتقال من الأعلى ،الانتقال من الأسفل، الانتقال عن طريق المفاوضات، التحول الناجم عن تدخل عسكري خارجي.

وللتحول أشكال وهي : أولا بطريقة سلمية وثانيا بطريقة غير سلمية.

وشهدت الجزائر تحول ديمقراطي كانت له أسباب داخلية وأخرى خارجية

أسباب داخلية فيها: سياسية ، اقتصادية، اجتماعية.

أما الخارجية: موجة التحول في الأنظمة الشيوعية ، المديونية الخارجية، ضغوطات المؤسسة المالية الدولية في أفريل 1990.

ملخص الفصل الأول:

مفهوم التحول الديمقراطي: هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى نظام ديمقراطي تتم فيه جل الأزمة الشركية والمشاركة والهوية والتنمية فالتحول الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات الترتب في الحقل الاجتماعي.

وإنه تحول من نظام إلى آخر أي تغير النظم القائم وأسلوب صنع الساسة التي يتبناها النظام إلى آخر.

ولا شك أن عملية التحول هي عملية معقدة وصعبة مما تشير إليه مراحل التحول من:

1 مرحلة القضاء على النظام التسلطي

2 اتخاذ قرار التحول

3 مرحلة التدعيم والتوطيد

4 التضج الديمقراطي

- ويرتبط مفهوم التحول بمفاهيم أخرى مثل: الثورة، التغيير الديمقراطي – الترخيص الديمقراطي –الديمقراطية الليبرالية

- وأيضا للتحول الديمقراطي عوامل وأنماط : فيوجد عوامل داخلية ويترتب فيها:

عامل اقتصادي– تآكل شرعية النظام– دور المجتمع المدني– دور القيادة السياسية في التحول الديمقراطي – الثقافة السياسية

- أما العوامل الخارجية من بينها: النظام الدولي، ضغوط المؤسسة المالية الدولية، أثر العدوى والمحاكاة،
- أما فيما يخص أنماط الانتقال من الأعلى ،الانتقال من الأسفل، الانتقال عن طريق المفاوضات، التحول الناجم عن تدخل عسكري خارجي.
- وللتحول أشكال وهي : أولا بطريقة سلمية وثانيا بطريقة غير سلمية.

وشهدت الجزائر تحول ديمقراطي كانت له أسباب داخلية وأخرى خارجية

أسباب داخلية فيها: سياسية ، اقتصادية، اجتماعية.

أما الخارجية: موجة التحول في الأنظمة الشيوعية ، المديونية الخارجية، ضغوطات المؤسسة المالية الدولية في أفريل 1990

الفصل الثاني

الحراك الجزائري

22 فيفري 2019

منذ 7 سنوات لم يرى الشعب الجزائري الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم الجزائر 20 سنة و بعد غيابه عن الساحة السياسية وتعين من ينوب خرجة حاشيته إلى الواجهة السياسية بإعلان ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و في هدا الفصل تتناول ثلاث مباحث جاء في المبحث الأول الأسباب التي حولت الشعب الجزائري للخروج للتعبير و التغيير أما المبحث الثاني فقد شمل أهم المطالب و الميزات وأهم وفي الأحداث المبحث الثالث توقف عن معيقات الحراك ودور المؤسسة العسكرية في مرافقته .

المبحث الأول: أسباب اندلاع الحراك

بداية من يُفترض به أن يقدّم تنظيرا للحراك الجاري في البلاد العربية؟ قبل الجواب عن السؤال لابد أن نتوقف عن لفظتي (التنظير) و(الحراك)، وذلك لكونهما اصطلاحان يشيران إلى كونهما معطى نوعي معقّد وليس بالبسيط. فالتنظير هو درجة من تعقّل الحقائق تتجاوز مجرد التفكير والتأمل إلى استقراء لتفاصيل الواقع واستنباط لحقائقه الأساسية، ثم انتهاء إلى صوغها في سياق "استدلالي–تاريخي" موحّد، والغرض من التنظير يكون أمران هما:

المطلب الاول الأزمة السياسية:

لقد عمل النظام لسنوات طويلة على عدم إرساء قواعد تداول السلطة، من خلال منع التفعيل الحقيقي للتعددية الحزبية، وعُطِّلت الأطر الوسيطة من مؤسسات سياسية وأحزاب ومجتمع مدني، على رغم وجود العشرات من الأحزاب ووسائل الإعلام، ومئات الجمعيات والمؤسسات المنتخبة (البلدية – الولائية – الوطنية). إلا إنها صارت أطرًا معطَّلة وظيفيًّا وغير مفعلة عمليًّا، ويفتقر أغلبها إلى المصداقية، وذلك بسبب تمييع الفضاء السياسي، وصار المشهد التعددي في الجزائر شكليًّا وصوريًّا فقط، كما يُسمى بديمقراطية الواجهة .وفي العهدة الأولى لبوتفليقة، أُغلقت اللعبة السياسية بالتحالفات الحزبية، وحُوفِظ على عدم تعطيل المسارات الانتخابية، لأنه يتحكم فيها بيسر عبر التزوير الناعم، باستعمال وزارة الداخلية التي تشرف على تنظيمها.

لم تخرج الجزائر عبر عقود عن نموذج الدولة الريعية، إذ تعتمد على النفط والغاز مشكِّلين معًا نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و62 % من عائدات الحكومة، و98% من مداخيل التصدير. وعليه فالبلد يُصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنوعًا، مما يجعله رهينة تقلب أسعار المحروقات في الأسواق العالمي

ثم انعدمت التنافسية السياسية على بعض التشكيلات السياسية، كما ضُربت عملية الانتخاب في الصميم بتقزيم المسؤول المُنتخب وإضعاف سلطته وصلاحيته، وتعظيم دور

المسؤول المُعيَّن، مما أدى إلى تراجع مصداقية المجالس المنتخبة محليًّا ووطنيًّا. ثم زاد من تعقيد العملية تدخل المال السياسي، الذي أوصل الكثير من رجال المال إلى البرلمان بحثًا عن الحصانة والامتيازات، فسرعان ما آلت إلى بعضهم السلطة حتى في تعيين وزراء في الحكومات. كما تميز المشهد السياسي بغياب رئيس الجمهورية –الذي يملك صلاحيات دستورية واسعة جدًّا– بسبب المرض، منذ العام 2013م.[1]

وكان ترشح بوتفليقة للعهدة الرابعة 2014م –لا سيما لحظة تأدية اليمين الدستوري بعد فوزه– مُهينًا ويبعث على الاحتقان للشعب الجزائري. كيف لا وهم يشاهدون أمامهم رئيسًا عاجزًا عن الحركة والنطق؟ ومع مرور الوقت، صار جليًّا للجزائريين أنهم يشعرون بشغور منصب الرئيس، مع العلم أن البعض منهم عارض العهدة الرابعة في الشارع، فقُمعوا وجرى التصدي لهم بقوة. وصارت هناك فواعل داخل النظام هي التي تحكم في غياب الرئيس، وتستعمل صلاحياته الدستورية، على رأسهم أخوه ومستشاره السعيد بوتفليقة. وكان الحفاظ على بقاء بوتفليقة في الواجهة هدفًا[2]، كونه يُعد توافق مجموعةٍ من المصالح وفواعل النظام، وهذا ما كان دافعًا قويًّا وراء ترشيحه لعهدة خامسة، والتي بدورها خلقت ترددًا كبيرًا وانقسامًا واضحًا داخل النظام نفسه.

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة– صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: المركزالعربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس– جنيف 2019 ص4

[2] المرجع نفسه ص5

تعامل الرئيس المستقيل، بوتفليقة، منذ وصوله قصر المرادية بآليات تكرس السلطة الرئاسية التنفيذية، وساعده في ذلك الظرفُ الدوليُّ الضاغطُ في سبيل مكافحة الإرهاب، وكذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط؛ مما جعل الجزائر تسدد التزاماتها المالية. وقد تحول بوتفليقة ، خلال عهدته الأولى، إلى الرجل المخلِّص خصوصًا بعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة وقانون الوئام المدني، وهي أمور جُعلت في حساب الرجل منذ 1999.

ومع التعديل الممنهج للدستور وخوفًا من تداعيات الربيع العربي، كرَّس بوتفليقة سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها إلى مؤسسة مهيمَنٍ على قرارها، خصوصًا بعد تعديل الدستور لتبرير ترشح الرئيس لعهدة ثالثة ورابعة. أضحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدًا بيد مستشار الرئيس، شقيقه الأصغر، السعيد بوتفليقة، الذي أضحى يوصف لاحقًا في الإعلام بـ"زعيم العصابة وسارق أختام الرئاسة". وهذا ما جعل الساسة والمواطنين يتناقلون همسًا ولمزًا الدور المشبوه الذي يقوم به في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية، وصولًا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك.[1]

ومنذ بداية العهدة الرابعة في سنة 2015، بدأ النقاش يزداد حدة ووضوحًا بهذا الصدد حول من يقرر في الجزائر! وبعد إقرار العهدة الرابعة، وصفت مختلف التشكيلات السياسية التعديل الدستوري بالعبثي، واتهمت شخصيات غير مخولة دستوريًّا بالسيطرة على القرار،

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر" الجزائر دار الخيال 2019 ص 10

وهو ما فتح المجال واسعًا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة، واختراق عملية صناعة القرار من طرف شخصيات لا تملك الصفة في هذا المجال.

ومما زاد الوضع تفجرًا ما أصبح مجالًا للتندر من الجزائريين ومدعاة للسخرية؛ إذ كيف يمكن لرئيس مقعد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لخمس سنوات إضافية، وهو الذي قال قبل سنوات إنه انتهى زمنه وانتهى معه زمن الشرعية الثورية لتحدث الانتكاسة مرة ثانية بإقرار دستور على المقاس، في مارس 2016، ولتنتهي المسرحية بترشيح الرئيس لعهدة خامسة، في فبراير 2019، في تجمع جماهيري بالقاعة البيضاوية وسط حشد ضخم أسهم فيه ولاة الجمهورية وجميع أحزاب التحالف الرئاسي بإنزال وزاري ضخم[1]، وهو ما يذكّرنا بكتابات أ ريشار (A. Richards) الذي يرى أن السلطة وفي خضم غفلتها وفسادها، تبرر لنفسها اعتماد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة، بما فيها جملة الإجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها.

وتعج مواقع التواصل واليوتيوب بتجمعات ما يعرف بالأعيان ورجال الدين ووعاظ السلاطين ممن قدموا القرابين والتماثيل واللوحات العملاقة، ممن يطلق عليهم في الجزائر بعبدة الكادر وصولًا إلى إهداء النوق والأحصنة النادرة لشبح وطيف رئيس لم يروه منذ أكثر من أربع سنوات. على أن كثيرًا من بين رجالات الدين المحسوبين على السلطة مَن ركب موجة تحريم

[1] المرجع نفسه ص 11

الخروج على ولي الأمر، وأرسلوا رسائل تهديد لأئمة المساجد بالدعاء للبلاد بأن يعم الأمن، وأن الحراك ظاهرة محرمة يجب أن يطولها الغمز واللمز والتعزير.

فاقمت الأوضاع من جرح كرامة الجزائريين، وجعلتهم في موضع طعن في قدرتهم على تغيير واقع بائس ومؤلم، وهم الذين يفتخرون في كون نسبة الشباب تناهز 75% من مجموع السكان. ومع أنه من الصعب على نظام سياسي يقوم على العصبوية والزبونية توفير السلم الاجتماعي فقد وقعت حالة من الانسحاب الجماعي من الفعل السياسي لدى الشباب، وهو ما ترك المجال للأوليغارشيا السياسية الجديدة[1]

المطلب الثاني الأزمة الاقتصادية:

لم تخرج الجزائر عبر عقود عن نموذج الدولة الريعية، إذ تعتمد على النفط والغاز مشكِّلين معًا نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و62 % من عائدات الحكومة، و98% من مداخيل التصدير. وعليه فالبلد يُصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنوعًا، مما يجعله رهينة تقلب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لا سيما في ظل التراجع الكبير لها. ولا يزيد تعقيد المشهد الاقتصادي تراجع الأسعار فقط –بصفته سببًا خارجيًّا– بل تراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك الداخليَّين أيضًا.

ويرجع المشكل إلى إخفاق السياسات المتبعة طَوال عقود في التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، مما أدخل البلد في ركود تنموي تزامن مع نمو ديمغرافي كبير، أنتج لنا

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص14

معدلات كبيرة للبطالة والفقر وانهيار القدرة الشرائية، واجهتها الحكومات المتعاقبة في آخر عهدة لبوتفليقة بسياسات الترقيع والتقشف، وتفعيل الضرائب والتمويل التقليدي عبر طبع الأموال، وارتفاع الأسعار التي تمس المواطن البسيط، والذي بدوره يطَّلع يوميًّا في الإعلام على تسريب عشرات ملفات الفساد، في إطار صراع الفواعل داخل النظام[1]، لتكشف عن نهب مليارات الدولارات من المال العامّ (ملف سونطراك – الطريق السيّار – تركيب السيارات – ...). كما يُلاحظ علنًا تشكُّل طبقة رجال أعمال جُدد، مُنحت لهم امتيازات كبيرة من العقار الصناعي والقروض الضخمة والتنازل عن الشركات الوطنية، كرّستها قوانين المالية في السنوات الأخيرة.

مؤشرات اقتصادية تخيف الجزائريين من عام 2018

شارك 10326مع قرب انتهاء عام 2017 وجد الجزائريون أنفسهم في وضعٍ اقتصادي واجتماعي صعب نتيجة السياسات التقشفية المنتهجة من قبل الحكومة، نظرًا للأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط، وتوقع بعض المحللين أن السنة التي تلفظ آخر أيامها قد دخل فيها ملايين الجزائريين هامش خطر خط الفقر، إذ إن حوالي 60% من الجزائريين يخصصون أكثر من نصف مرتباتهم للغذاء، وهو ما يمثل علامة للفقر، ومع التوقيع على ميزانية 2018 وتضمنها زيادات ضريبية وزيادات في أسعار

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر" مرجع سابق ص15

الوقود والمواد الاستهلاكية، ضرب نوعٌ من الإحباط نفوس غالبية الجزائريين من العام الجديد[1].

55 دولارًا للبرميل ميزانية الجزائريين سنة 2018

اتجهت حكومة «أحمد أويحيى» إلى رفع السعر المرجعي – متوسط سعر البرميل الذي وضعت الميزانية على أساسه – لبرميل النفط في مشروع قانون المالية لسنة 2018 إلى 55 دولارًا بعد أن كان 50 دولارًا في الميزانية السنوية، ومن المتوقع أن حجم الإنفاق سيعبر السنة القادمة حاجز سبعة تريليونات دينار جزائري (68 مليار دولار)، في وقتٍ باتت تواجه فيه الجزائر انخفاضًا رهيبًا في المداخيل المعتمدة نتيجة لانخفاض الإنتاج النفطي من جهة، وانخفاض الأسعار من جهة أخرى، حيث لم يبق في رصيد الخزينة العمومية سوى 100 مليار دولار لاحتياطي الصرف، وبالرغم من الانتعاش الأخير الذي عرفته أسواق النفط نتيجة لاتفاق الأوبك لتسقيف الإنتاج وتخطي سعر البرميل حاجز 60 دولارًا للبرميل، إلّا أنّ الحكومة الجزائرية عمدت لوضع سعر 55 دولارًا مرجعًا للميزانية، نتيجة التخوفات التي تبديها من أسعار النفط .

السعر المرجعي للنفط.. حل للأزمة أم مشكل؟[2]

[1] محمد علال بوتقليقة والزنزانة رقم 5 الجزائر دار الخيال 2019 ص08

[2] المرجع نفسه ص09

وحددت الحكومة الجزائرية في قانون المالية لسنة 2017، السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ50 دولارًا أمريكيًا، لمدة ثلاث سنوات لكنها عدلت السعر لتخفّضه بخمس دولارات لسنة 2018، وتعتمد سعر 60 دولارًا في ميزانية 2019[1] .

قانون المالية.. مزيد من التقشف

قبل نهاية كلّ عام يجتمع نواب البرلمان الجزائري بغرفتيه لمناقشة قانون المالية الذي يثير منذ أربع سنوات جدلًا كبيرًا يصاحبه رفض شعبي نتيجة للإجراءات التقشفية التي يتضمنها قانون المالية من سنة لأخرى، ففي منتصف نوفمبر اجتمع نواب البرلمان الجزائري لمناقشة موازنة 2018 والتي حملت زيادات في الأسعار والضرائب لا تقل أهمية عن الزيادات الكبيرة التي شهدتها موازنة 2017 والتي اعتبرت أسوأ موازنة للجزائر في ظلّ حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

وتضمن مشروع قانون المالية للسنة القادمة زياداتٍ مست عدة سلع وخدمات، منها فرض زيادات في الرسوم المطبقة على أسعار معظم مشتقات الوقود، بلغت 5 دنانير للتر الواحد من أنواع البنزين، و2 دينار للديزل، وتأمل الحكومة من خلال هذه الإجراءات التقشفية أن توفر أكثر من 61 مليار دينار، أي ما يعادل 600 مليون دولار، وتعد هذه الزيادة الثالثة من نوعها التي تطال أسعار الوقود في غضون ثلاث سنوات، وتوقع قانون المالية 2018 الذي من المتوقع أن يصادق عليه الرئيس الجزائري »عبد العزيز بوتفليقة» بعد أيام أن

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص18

يتواصل العجز في الميزانية بنحو 20 مليار دولار، تمثل نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي، وعجزٍ في الإيرادات العامة بنحو 65 مليار دولار، ونفقات إجمالية تقارب نحو 86 مليار دولار .[1]

ومع مصادقة البرلمان بغرفتيه على قانون المالية الجديد ثم توقيع الرئيس بوتفليقة على سريان مفعوله تكون هذه الزيادات في أسعار الوقود أكبر من تلك التي تم إقرارها من قبل حكومة الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال في قانون المالية 2017، والتي أفضت إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة زيادة تراوحت بين 7.85% و14.11%، حيث تقدر نسب الزيادات في مشروع قانون مالية 2018، بنسبة 11.3% و14.25%.بالنسبة للبنزين و10.20 %بالنسبة للمازوت، يترتب عن الزيادات أعباء كبيرة على عدد من القطاعات على رأسها قطاع النقل للمسافرين الذي سيكون مجبرًا على رفع أسعار تذاكر النقل، التي بموجبها سترتفع أسعار العديد من الخدمات والسلع .[2]

توقعات حكومية بثبات معدل التضخم

بلغت وتيرة تطوّر الأسعار عند الاستهلاك على أساس سنوي في شهر سبتمبر الماضي 5.9% ، حسب ما أصدره الديوان الوطني للإحصائيات ويمثل هذا المستوى معدل التضخم

[1] محمد علال بوتفليقة والزنزانة رقم 5 مرجع سابق ص20

[2] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص25

السنوي الذي يتم قياسه خلال فترة 12 شهرًا ابتداءً من أكتوبر إلى غاية سبتمبر من السنة المقبلة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وتواجه حكومة أويحيى تحدياتٍ عديدة على مستوى الوضع الاقتصادي، سنة 2018، من بينها التطور المتسارع لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، والذي شهدت فصوله فقدان الدينار الجزائري في التعاملات الرسمية في السنوات الخمس الأخيرة أكثر من 33% من قيمته، حيث انتقل من 74 دينارًا للدولار الواحد إلى 115 دينارًا جزائريًا. وأدى انخفاض سعر الدينار الجزائري إلى تآكل احتياطي الجزائر من العملة الصعبة الذي كان في سنة 2014 يحتوي على 200 مليار دولار قبل أن ينفد نصفه مع نهاية 2017.[1]

المطلب الثالث الاسباب الاجتماعية:

لعل أهم ما حرك الجزائريين في السنوات الأخيرة هي الظروف الاجتماعية، وهو ما يُعبَّر عنه يوميًّا بمظاهر الاحتجاجات الشعبية والفئوية والنقابية، وأعمال الشغب العفْوية، وقطع الطرق وإشعال إطارات السيارات، وهي مرتبطة أساسًا باللاعدالة الاجتماعية، التي يرفضها الجزائري بتاتًا ويسميها »الحقرة«. فالإحصائيات تقول إن ما يقارب 12 ألف احتجاج – سنويًّا– لهو ذو مطالب اجتماعية وفئوية، من توزيع السكنات إلى التوظيف ورفع الأجور، ونقص التزود بالماء والكهرباء والغاز، وتسوية الأوضاع الاجتماعية للموظفين وغيرهم، إضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة) لمئات الشباب المستعدين للموت في

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص31

عرض البحر المتوسط، الذين كانت صور جثث بعضهم صادمة فحركت مشاعر الغضب والتذمر عند الجزائريين. وتكشف هذه الأزمات الاجتماعية وغيرها –من انتشار الآفات المجتمعية والعنف في الأحياء، وظاهرة اختطاف الأطفال، وتغذية الاصطفاف الجهوي– عن قصور فادح في البرامج والسياسات الحكومية، وشراء السلم الاجتماعي في معالجة هذه القضايا المجتمعية. عرفت التعريفات التشريعية في الجزائر تطورات متعددة اختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها الجزائر؛ ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض والسيادة والوطنية وذلك وفقًا للقانون 60/157 المؤرّخ في 31 ديسمبر1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 06 1901؛ حيث عُرّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحًا[1]."

ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات نلاحظ أن المشرع قد سعى دومًا إلى تقديم تعريف للجمعية بتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين .والملاحظ أن القانون 6/12 الصادر سنة 2012، ومن خلال استقراء التعريف الذي قدمه للجمعية، أن المشرّع قد وسّع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي. والمستخلص من خلال التعريفات المختلفة للجمعيات في الجزائر أنها تجمع أشخاصًا على أسس تعاقدية

[1] منعم العمار ، الجزائر و التعددية المكلفة المرجع سابق ص185

لمدة زمنية محددة أو غير محددة المدة بغية تسخير معارفهم وقدراتهم لأغراض لا تهدف لتحقيق الربح، من أجل ترقية الأنشطة الثقافية والمهنية والدينية والاجتماعية والعلمية والتربوية والبيئية بما يسهم في رفاهية المجتمع. هذا من الوجهة القانونية، لكن التتبع التاريخي لواقع علاقات النظام السياسي الجزائري بالحركات الجمعوية يفيد أن المجموعة المحورية الحاكمة الجديدة للنظام هدفت في تعاملها مع هذا الملف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

امتصاص تذمر المواطنين من ضنك الحياة، التي تعاظمت في الشق الاجتماعي.[1]

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال سنوات الجمر؛ مما جعل أداءها لصيقًا بالأداء الحزبي، بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل؛ إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنويًا لتعداد الجمعيات إلا أن أداءها ظل مشوبًا بعلاقة حذرة. أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار.

الأحزاب والجمعيات في الجزائر: أية علاقة؟

تتسم العلاقات بين الأحزاب والجمعيات بعلاقة الدمج والاستيعاب والتبني، ويظهر ذلك في المؤشرات التالية

[1] المرجع السابق، ص104

- أُدمجت هذه الجمعيات التي جاوزت 120 ألف جمعية في أحيان كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الذي يتبنى أطروحات السلطة ولا يقدم خطابًا مبنيًا على البرامج؛ وهو ما أدى إلى استيعاب كثير منها من طرف الأحزاب وجعلها أبواقًا للتسويق السياسي والتعبئة السياسية في مناسبات عديدة.
- استراتيجية التبني، وهي تلك السياسة القائمة على تبني الجمعيات كلية من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيًا.

إن هذه الجمعيات والمنظمات الجماهيرية التي كانت تشكّل المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخريج الكوادر لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة، كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية. والتساؤل المحرج للسلطة السياسية في الجزائر: هل نحن أمام مجتمع مدني أم مجتمع سلطة مُهَيْمَن عليه[1]؟

وبهذا الصدد، يرى رشيد مغلاوي أحد المسؤولين النقابيين في الجزائر أن السلطة خلقت مجتمعًا مدنيًا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي، وهذا المجتمع أضحى غير قادر على تنفيذ ما تسعى إليه السلطة، وهو ما أبرز نقابات موازية، مثل :هيئة ما بين النقابات التي فتح رئيسها النار على رئيس النقابة الوطنية للعمال الجزائريين، واعتبر أن هذه الهيئة الجديدة تسعى لإصدار ميثاق أخلاقي تمضي عليه جميع النقابات المنضوية تحت لوائها حتى لا تخرج هذه النقابات مستقبلاً عما يتم تبنيه من

[1] أحمد طعيبة، المرجع السابق ص90

سياسات أو احتجاجات مهددًا بالعمل على رحيل السلطة (لكونها حسب رأيه تقوم على القمع) .

وتشير إحدى الدراسات المغاربية المقارنة إلى نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية وفق المحاور التالية

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- الجمعيات غير معترف بها فعليًا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.
- الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
- ما زالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج[1].

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي نمّط ومندمج ويعبّر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية معارضة بالمعنى الحقيقي، فإن الحراك

[1] أحمد طعيبة ، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر مرجع سابق ص124

الجمعيات لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس.[1]

وثمة ملمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات، وهو التداخل الذي يمكن التعبير عنه بثنائية الجمعيات السياسية الحزبية والأحزاب ؛ حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع ماليًا ومن ينتفع سياسيًا ومن يحترف إعلاميًا. وتُعد الزبائنية السياسية إحدى الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في المواصفات التالية:

- تبادل الخبرات.
- العلاقات الأسرية.
- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي.
- الحياة السياسية المحلية.

إن الزبائنية شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية؛ حيث تم الاستحواذ على المجتمع المدني وترويضه، بمعنى

[1] المرجع نفسه ص125

دولته، من طرف الدولة بجعله متغيرًا تابعًا للعمل الحكومي السلطوي؛ وهو الأخطر في مسار الشرعية[1]

وما يُلاحَظ بهذا الصدد أن كثيرًا من أرباب النقابات وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة؛ وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد. إن تفشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل يجمع بينها عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي. وفي الواجهة المقابلة يمكـن الحديث عن وجود نقاط مضيئة في التجربة الجزائرية تظهر في ما يلي

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات.
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني.
- استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها، ولكن تبدو عملية تطوير العلاقة بين الجمعيات والبرلمان، المشكّلة على قاعدة التنافس الحزبي، مسألة أكثر من مهمة[2].

هل يستطيع المجتمع المدني الجزائري تأطير الاحتجاجات المتصاعدة؟

[1] عبد الكريم عمرو سعداوي، التعددية السياسية مرجع سابق ص45

[2] عبد الكريم عمرو سعداوي، المرجع السابق ص55

تشير الدراسات إلى تزايد حجم التظاهرات والتجمعات الاجتماعية في الجزائر؛ حيث رشّح تقرير الشركة البريطانية للأبحاث والتحليلات "إيكونميست إنتلجس بونيت" حول مخاطر الاضطرابات الاجتماعية خلال العام القادم، إلى جانب المغرب وتونس وإسبانيا، أن سبب عجز الحكومة عن التجاوب مع مطالب المواطنين من ذوي الفئات الهشة يخص بالدرجة الأولى السكن والشغل والزيادة في الأجور .

ومن بين 150 دولة التي شملها التقرير، الذي يبحث في احتمال اندلاع الاضطرابات الاجتماعية، كانت 65 دولة مرشحة بقوة، أي: ما يمثل 43 بالمائة، فيما كان هنالك دول مرشحة بدرجة قصوى لتشهد اضطرابًا اجتماعيًا، من بينها: مصر والعراق ولبنان وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وكذا الأرجنتين واليونان وبنغلاديش ودول أخرى. وأرجع التقرير تفاقم المخاطر بالنسبة إلى الدول المعرضة بقوة للاضطرابات الاجتماعية، إلى بطء إجراء الإصلاحات. وكان جُلّ دول الربيع العربي في خانة الدول المعرضة بدرجة قصوى للاضطرابات كمصر واليمن وسوريا التي أضحت أرضًا خصبة للحروب الأهلية، إلى جانب لبنان الذي تأثر أيضًا بالوضع السوري، إثر انقسام طوائف لبنانية حيال أطراف الصراع في سوريا؛ ما جعل علو صوت الحرب كفيلاً بتأجيج الوضع والدفع به نحو الاضطراب.

المطلب الرابع أزمة السياسة الخارجية و انفجار الأحداث

أزمة السياسة الخارجية:

يُعد هذا البعد الخارجي تجاوزًا للأبعاد الداخلية السالفة الذكر، فالجزائر تشهد في جوارها الإقليمي بيئة مضطربة وغير مستقلة سياسيًّا وأمنيًّا، إذ تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كم، ترتبط أساسًا بعدد من المعضلات الأمنية، التي تتمثل في مؤشرات الدولة المخفقة، والبنى الاقتصادية الهشة،وضعف الأداء السياسي، وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الظاهرة الإرهابية – الجريمة المنظمة – تجارة البشر – تجارة الأسلحة – مشكلة اللاجئين – ...)، التي تؤكدها تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وهذا يزيد من الأعباء الأمنية والسياسية والتكاليف الاقتصادية على الجزائر لمواجهة تلك التهديدات، فمن المعلوم أن البلدان المتاخمة لمناطق الصراع تواجه ضغوطًا هائلة على موارد ميزانياتها، وتذهب تقديرات مثلًا إلى أن الجزائر أنفقت نحو ملياري دولار منذ بداية الحرب في ليبيا.[1]

انفجار الأحداث وانكشاف النظام:

كان الدافع المباشر لخروج ملايين الجزائريين، إحساسهم بالإهانة والمذلة بعد تأكد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، فالرجل غائب منذ سنوات بسبب المرض والعجز وفقدان النطق، وقد توالت الدعوات التي لم يتبنَّها أي أحد في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك مثلًا) للخروج يوم الجمعة 22 فبراير 2019م .وعلى رغم أن البعض أوعز ذلك إلى دور خفي للدولة العميقة (المخابرات) المتصارعة مع مؤسسة الرئاسة، فإن هذا لم يكن بإمكانه أن يُخرج

[1] عبد الكريم عمرو سعداوي، المرجع السابق ص70

الملايين من الجزائريين، بل تأكد أنه اتجاه قوي في الشارع الجزائري، رافض للعهدة الخامسة، ومن دون أي راية أو تأطير أو تصدر من أحزاب أو منظمات أو أشخاص .كما لم يكن وقفة عقل أو إدراكًا أو اختيارًا عقلانيًّا، بل لحظة عاطفية لاندفاع الملايين سلميًّا وفي كل مدن الجزائر، رفضًا للوضع القائم واستمرارية العهد البوتفليقي[1].

الجيش الجزائري يُعد العامل الحاسم الذي أنقذ النظام الجزائري في كل محطات الانتقال السياسي، إلا إنه في حراك 22 فبراير 2019م، انحاز إلى الشعب وأسقط نظام بوتفليقة، واحترم الدستور بالحفاظ على المؤسسات المدنية دون المغامرة بانقلاب عسكري. بل إنه كان الفاعل الجوهري في عدم إراقة قطرة دم واحدة، وتجنيب البلاد تهديد تَكرار تجرِبة العشرية السوداء

وعلى رغم أن الجزائريين ما زالوا يستحضرون التوجس والخوف من آثار العشرية السوداء وآلامها، فإن مسيرات 22 فبراير كانت حقًّا مفاجئة للجميع (النظام والشعب وسفارات الدول الأجنبية)، سواءٌ بالأعداد الكبيرة والتنظيم والطابع السلمي. وتجدر الإشارة إلى أن سلوك الأجهزة الأمنية –التي لم تعترضها أو تقمعها– كان سببًا آخر لدفع ملايين أخرى إلى الخروج في الجمعة الثانية، التي وافقت الفاتح من مارس ، حيث قُدرت الأعداد بأكثر من 16 مليون مشارك. ثم كانت الجمعة الثالثة من الحَراك، 8 مارس ، الجمعة الأكثر حضورًا حسب متابعين (22 مليون مشارك)، فكانت ردًّا قويًّا على رسالة بوتفليقة التي أعلن فيها

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص50

ترشحه رسميًّا. كما شهدت بمناسبة عيد المرأة العالمي مشاركة واسعة للنساء والأطفال، وهو ما كرس السلمية والمظاهر الحضارية والأخلاقية[1].

لقد كانت الأسابيع الستة الأولى كافية لانكشاف عميق داخل النظام، إذ عُطِّلت العهدة الخامسة ومشروع التأجيل والتمديد لعهدة بوتفليقة، وانتهت هذه الأسابيع بإزاحة الوزير الأول، ودفع بوتفليقة إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102 من الدستور، التي تتحدث عن شغور منصب رئيس الجمهورية، وبات واضحًا أن مؤسسة العسكر قد استرجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة، عبر تحييد وإضعاف أدوات وأذرع كلٍّ من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة، ابتداء برجال المال والخصوم السياسيين والأمنيين، ورجال القضاء ووسائل الإعلام.

وإن كان نجاح الثورات أو إخفاقها مرتبطًا بموقف مؤسسة الجيش منها، فإن الجيش الجزائري يُعد العامل الحاسم الذي أنقذ النظام الجزائري في كل محطات الانتقال السياسي، إلا إنه في حراك 22 فبراير 2019م، انحاز إلى الشعب وأسقط نظام بوتفليقة، واحترم الدستور بالحفاظ على المؤسسات المدنية دون المغامرة بانقلاب عسكري. بل إنه كان الفاعل الجوهري في عدم إراقة قطرة دم واحدة، وتجنيب البلاد تهديد تَكرار تجرِبة العشرية السوداء، عبر عزل وتحييد الرؤوس المدبرة لكلٍّ من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة (المخابرات)، التي خططت

[1] رياض الصيداوي، المرجع السابق ص52

لتغيير قيادة الأركان بتوقيع قرارات باسم رئيس الجمهورية العاجز، وهو ما تنبه له الجيش الذي تحرك بضربات استباقية وسريعة[1].

المبحث الثاني الحراك الشعبي الجزائري:

انتفض الحراك الشعبي الجزائري تراكمات المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السنوات الماضية وأداء حكومة اويحي السلبي وتعاملها مع مختلف القضايا الاجتماعية والتعليمية (اضراب الأطباء والاساتذة، حادثة عياش، الاختطافات والقتل، الهجرة غير الشرعية، الفيضانات...) زاد من نقمة الشعب على مسؤوليه ولعل القطرة التي افاضت الكأس تهكم وسخرية المسؤولين بطريقة غير أخلاقية وعلى راسهم أويحي من مطالب الشعب الجزائري[2].

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص53

[2] عمر أزراج يوميات الحراك الشعبي" مرجع سابق ص44

المطلب الاول مطالب الحراك الشعبي:

تركزت مطالب الشعب الجزائري منذ بداية الحراك العبي في 22 فيفري على ما يلي:

- رفض العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة
- تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري.
- رفض والتمديد العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة وتأجيل الانتخابات
- الاستقالة الفورية للرئيس بوتفليقة.
- احترام تطبيق قوانين الجمهورية والدستور الجزائري
- تطبيق المادة 102 تنص لإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، المادة 07 الشعب هو مصدر السلطة ، المادة 08 السلطة التأسيسية ملك للشعب.
- رحيل كل رموز النظام السياسي بكامل الفاسدين فيه.
- رفض إعادة الوجوه القديمة لإدارة الفترة الانتقالية.
- تعيين حكومة جديدة بأسماء جديدة تكنوقراطية.
- تعيين رئيس ديمقراطي منتخب من طرف الشعب[1].
- تحييد القوى غير الدستورية التي تستغل مرض الرئيس بوتفليقة لتمرير مصالحها.

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر" الجزائرية دار الخيال لنشر وتوزيع 2019ص15

- محاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا فساد ونهب وتهريب أموال الدولة الجزائرية.
- رفض التدخلات الخارجية باعتبار الازمة في الجزائر ذات طابع داخلي " مسألة عائلية" تخص الجزائريين وحدهم.
- رحيل باءات الحراك الأربعة عبد القادر بن صالح (الرئيس المؤقت) ، الطيب بلعيز (رئيس المجلس الدستوري) ، نور الدين بدوي (رئيس الحكومة) ، معاذ بوشارب (رئيس الهيئة المؤقتة لتسيير حزب جبهة التحرير الوطني)[1].

المتابع للشأن الجزائري يرى أن جملة المطالب الشعبية للجزائريين انها مطالب مشروعة وقانونية جاءت نتيجة تراكم لسنوات من المعاناة والتهميش والفساد وهي نفس المطالب التي نادت بها الشعوب العربية في ثوراتها منذ 2011، ولكن خصوصية الجزائر وتاريخها و ثرواتها التي تلاعبت بها مجموعة من المسؤولين و رجال الاعمال الفاسدين، كل ذلك الدولة الجزائرية على حافة الهاوية.

المطلب الثاني مميزات الحراك الشعب الجزائري منذ 22 فيفري :

- **مظاهرات حاشدة وشاملة**

- :تميز الحراك الشعبي الجزائري منذ بدايته وتطوراته بخروج الالاف ثم الملايين من كافة الفئات الاجتماعية وصل الى حدود 20 مليون متظاهر ما جعل منظمة غيتس

[1] عمر أزراج يرصد "آفاق" الحراك و "خياراته" مرجع سابق ص30

تصنف تظاهرات 8 مارس بأنها أكبر تظاهرة شبابية سلمية منذ 20 سنة الاخيرة، فضلا عن كبرها شملت المظاهرات كافة ولايات الجمهورية الجزائرية المقدر عددها ب48 ولاية بدون استثناء.

- **السلمية :**

- أي انه حراك سلمي هادئ بعيد كل البعد عن أعمال التخريب والعنف والحرق ، التكسير على غرار ما حصل في مظاهرات السترات الصفراء بفرنسا، بالرغم من حدوث بعض الاشتباكات بين المتظاهرين و رجال الامن في العاصمة في الجمعة السابعة. السلمية في الحراك الجزائري تمثلت ايضا في تبادل التحيات بين افراد الشرطة و الشعب الجزائري رافعين شعارات الاخوة مثل " جيش الشعب خاوة خاوة"، و توزيع الورود والحلويات والاعلام الجزائرية ومياه الشرب بين المتظاهرين والقوات[1] الأمنية، حملة لتزيين المدن الاحياء و تنظيفها... وهو ما يدل على وعي ومسؤولية الشعب الجزائري تجاه وطنه وتبنيه اليات سلمية لتغيير السلطة السياسية، وسلمية الشعب الجزائري ابهرت العالم حكومات وشعوبا و أصبحت مثالا يقتدى به، فبعد الازمات التي مرت بها الدول العربية بعد 2011 التي كانت مطالب التغيير فيها مقترنة بالحروب و العنف أصبح هناك فكرة نمطية بان التغيير مرتبط بالقوة والعنف

[1] لعمر أزراج يوميات الحراك الشعبيمرجع سابق ص31

في الدول العربية، يصنع الحراك الشعبي الجزائري بسلميته الاستثناء و يأتي بالتغيير بدون عنف.

- **العفوية والتـلـقائـية :**

- الحراك الجزائري ليس موجها من أطراف سياسية أو نقابية سواء كانت أحزاب سياسية ونقابات عمالية بل انه يرفض ان يكون موجها من أي طرف كان في الداخل والخارج، وقد رفض الشعب الجزائري أن ينضم اليه قادة أحزاب وموالين للسلطة ومعارضين لها وان يبقى بعيدا عن أي استغلال لمصالح شخصية داخلية وأجندات خارجية[1].

- **غياب الشعارات الفكرية والأيديولوجية العنصرية :**

- شهدت الحراك على مدى شهرين غياب تام لأي شعارات أيديولوجية فكرية جهوية أو اقصائية لفئة على حساب فئة، بل نادى الحراك بوحدة كافة أطياف الشعب الجزائري (امازيغ ، عرب ، ...) ، فالأزمة السياسية الجزائرية ليست موجهة لطيف فكري معين بل هي ازمة كل الوطن و يجب من كافة أطياف المجتمع الجزائري التوحد لحماية وطنهم.

- **مشاركة فاعلة لعنصر الشباب الجزائري مع كافة أفراد المجتمع :أ**

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر"مرجع سابق ص40

- كثر الفئات التي شاركت في الحراك هم الشباب لان نسبتهم من مجموع الشعب الجزائري تقارب 80% لأنهم أكثر فئة متضررة من سياسات التهميش والاقصاء بالرغم من أنهم خرجي الجامعات و المعاهد يمتلكون شهادات عليا، وهذا ما جعلهم فيما مضى يخاطرون بنفسهم ويختارون الهجرة غير شرعية أو " الحرقة " هروبا من الفقر والبطالة لبناء مستقبلهم في أوروبا.

يلاحظ ان طوال فترة الحراك الشعبي لم تسجل حالات للهجرة غير الشرعية بين الشباب ما يعني ان الشباب الجزائري مهتم بالتغيير الفعلي داخل وطنه، فلم يختر الهروب وفضل المشاركة في الحراك لتغيير الأوضاع بنفسه وبناء مستقبله في وطنه[1].

- **إجماع شعبي على رفض التدخل الخارجي بأي شكل من الاشكال :**

- أجمع الحراك الشعبي في الجزائر على رفض التدخلات الخارجية شكلا ومضمونا، من أي جهة كانت داخلية أو خارجية ، وقد رفع المحتجون في مسيراتهم تندد بتدخلات الرئيس الفرنسي وتصريحاته بخصوص الوضع في الجزائر وعدوه مواصلة لفرض وصايتها الاستعمارية على الجزائر ، كذلك رفض المحتجون زيارة وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة و الدبلوماسي السابق الأخضر الابراهيمي الى روسيا و الصين لطمأنة الحلفاء على مصالحهم في الجزائر و وقوفهم معها في

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر"مرجع سابق ص45

أزمتها، وهذا في نظر المحتجين دخلا ناعم مرفوض لان الازمة السياسية ذات شأن داخلي تخص الجزائريين وحدهم[1].

- **حضور رموز الثورة الجزائرية والاستقلال :**

- على مدار أسابيع الحراك الشعبي في الجزائر وخاصة في شهر مارس الذي يعد شهر الشهداء وتم فيه وقف إطلاق النار واعلان يوم النصر في الجزائر في 19 مارس. وبذلك امتزجت احياء تلك المناسبات مع فعاليات الحراك وقد حمل الشعب الجزائري صور لشهداء الثورة التحريرية منهم مصطفى بن بولعيد ... ، كذلك نزل المجاهدون للانضمام الى المسيرات و كان على رأسهم المجاهدة جميلة بوحيرد ... وفي ذلك دلالات كبيرة مفادها ضرورة حماية مكاسب الثورة التحريرية وتضحيات شهدائها الابرار والعمل بمبادئها لبناء الجمهورية الجزائرية الجديدة.

- **حضور فلسطين في المسيرات الشعبية**

- :ما ميز الحراك الشعبي في الجزائر حضور مميز لفلسطين في مجمل المسيرات التي جابت ولايات الجمهورية، فقد رفع الشعب منذ بداية مسيراته العلم الفلسطيني جنبا الى جنب مع العلم الجزائري ما يؤكد عمق العلاقات بين البلدين والتضحيات بينهما، فأول اعلان لدولة فلسطين كان من الجزائر، ولطالما كانت فلسطين رمز للمقاومة والكفاح للجزائريين والعكس صحيح. فالمقاومة الفلسطينية في مواجهة

[1] عمر أزراج يرصد "آفاق" الحراك و "خياراته ص37

الاحتلال الصهيوني يذكر الجزائريين بكفاحهم ضد المستعمر الفرنسي، وهو ما يجعل الجزائر وفلسطين شركاء في القضية والكفاح المسلح ضد المحتلين حت لو تغيرت أسمائهم[1].

المطلب الثالث التطورات الحراك الشعبي الجزائري :

تطور الحراك الشعبي في الجزائر وفق تسلسل كرونولوجي يأخذ كل يوم جمعة خاصا به لطرح مطالبه وفق التسلسل التالي:

الجمعة الاولي 22 فيفري

:بدا الحراك الشعبي بعد اعلان حزب جبهة التحرير الوطني ترشيح عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسيات 2019لعدة خامسة ، وبدأت أصوات الشعب الجزائري تتعالى رافضة العهدة الخامسة وقد بدأت في مواقع التواصل الاجتماعي بنشر منشورات منددة بالعهدة الخامسة ثم امتدت الى الشارع وفيها حمل المتظاهرون شعارات تدعو الرئيس للعدول عن العهدة الخامسة . وقد تميزت الجمعة الأولى بالكثافة والسلمية.

الجمعة الثانية 01 مارس :

تجدد المظاهرات في عموم ولايات الجزائر من مختلف فئات المجتمع الجزائري رافضين للعهدة الخامسة ، وقد خرجت المجاهدة جميلة بوحيرد وشخصيات حزبية أخرى[1].

[1]لعمر أزراج يوميات الحراك الشعبي" ص50

الجمعة الثالثة 08 مارس :

وقد تزامنت مع اليوم العلمي للمرأة و فيها سجلت المرأة الجزائرية حضورا مميزا بلباس اللباس التقليدي الجزائري في الحراك للضغط على الرئيس للانسحاب من الرئاسيات، وقد اعتبرت هذه الجمعة من الحراك اضخم مظاهرات شبابية في العالم اذ فاقت 15 مليون متظاهر و تخللها رفع الاعلام الجزائرية و الورود تعبيرا عن السلمية ، ووزعت فيها المياه ...وغيرها سجلت المصالح الأمنية فيها تجاوزات طفيفة واصابات نتيجة التدافع، من الناحية أخرى رات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تقديم موعد عطلة الربية وتمديدها لعشرة أيام أخرى لتنتهي في الرابع افريل.[2]

الجمعة الرابعة 15 مارس :

قرر بوتفليقة التخلي عن الخامسة في رسالته للشعب الجزائري وتأجيل الانتخابات وتمديد سنة لإجراء ندوة وطنية شاملة رفض الشعب مقترح بوتفليقة وخرج في مظاهرات حاشدة في كامل مدن الجزائر لفضا لتمديد الرابعة[3].

الجمعة الخامسة 22 مارس

:جدد الشعب رفضه للعهدة الخامسة و تمديد الرابعة و طالبوا برحيل النظام كله.

---

[1]نوارة لحرش تجمع تصورات وآراء المثقفين حول الحراك" الجزائر دار خيال ص13

[2]نوارة لحرش المرجع السابق ص20

[3]نوارة لحرش المرجع السابق ص24

الجمعة السادسة 29 مارس :

جمعة لتنحاو قاع طالب فيها الشعب باحترام الدستور وتطبيق المادة 102 لاعلان حالة شغور منصب الرئيس والمادة 07 الشعب مصدر كل سلطة، و08 من الدستور تنص السلطة التأسيسية ملك الشعب.[1]

الجمعة السابعة 5 أفريل

استقالة بوتفليقة و اعلان حالة الشغور، و تعيين بن صالح رعيسا موقتا للدولة، تثمين ودعم قرارات المؤسسة العسكرية التي وقفت الى جانب الشعب الجزائري " جيش الشعب خاوة خاوة "وعلى رحيل جميع رموز النظام السابق بعبارة الحراك الشعبي شهيرة "ترحلوا قاع "الباءات الأربعة (بن صالح ، بدوي ، بلعيز، بوشارب) و رفض لتشكيلة حكومة الفترة الانتقالية التي عينها بدوي لأنها لا تمثل الاجماع الشعبي.

الجمعة الثامنة 12 افري

:استمرار الرفض الشعبي لبن صالح كرئيس مؤقت يقود الفترة الانتقالية باعتباره من نظام بوتفليقة مرفوض شعبيا، وبالتالي رفض كل المبادرات التي يدعو لحل الازمة السياسية في البلاد بما فيها الندوة التشاورية التي أقامها في 22 افريل والتي قاطعتها أحزاب سياسية

[1] لعمر أزراج يوميات الحراك الشعبي ص50

وشخصيات مؤيدة للحراك الشعبي و رفض الانتخابات الرئاسية في الرابع من جويلية القادم [1].

التطورات في الحراك نشير الى تعنت السلطة في استجابتها لمطالب الشعب و تمسك الشعب بمطالبه المشروعة، ما يؤشر وجود ازمة سياسة حقيقة.

المطلب الرابع مخرجات الحراك الشعبي الجزائري :

- كسر الشعب الجزائري حاجز الصمت والخوف والمطالبة بكامل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ازدياد نسبة الوعي السياسي والاجتماعي للشعب الجزائري وارتفاع نسبة حرية التعبير مسؤوليته بالحفاظ على مكاسب الوطن.
- انتشار حملات تزيين وتنظيف واصلاح في الطرقات والمدن والمؤسسات التعليمية.

[1] لعمر أزراج يوميات الحراك الشعبي، المرجع السابق ص55

- البقاء على الوحدة الوطنية بين كل مكونات المجتمع بعيدا عن التقسيم الجهوية والهوياتي
- كشف الكثير من أسماء شبكة المفسدين السياسيين والعابثين بثوابت التاريخية والوطنية فضلا عن رجال الاعمال المتورطين في قضايا فساد[1].
- استقالة الكثير من القادة السياسيين كرئيس الحكومة أحمد أويحي ...وانشقاقات كبيرة في صفوف الأحزاب السياسية الموالين للسلطة في حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي وتزايد الخلافات داخلها، بإضافة الى استقالة رجال اعمال مثل على علي حداد من رئاسة منتدى المؤسسات FCE والأمين العام لأكبر نقابة عمالية عبد المجيد سيدي السعيد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم.
- ضعف القدرة على المناورة لدى السلطة السياسية ووقوعها في مأزق حقيقي نتيجة سياساتها تعنتية جراء قوة الحراك الشعبي الجزائري السلمي.
- اجماع شعبي جزائري على رفض التدخل الخارجي في شؤون الجزائر.
- تنامي ثقة بين الشعب الجزائري والجيش الشعبي الوطني في شعارات متبادلة بين الشعب و مؤسسته العسكرية "جيش الشعب خاوة خاوة" ويرد عليه الجيش " لا صوت يعلو فوق صوت الشعب" ، "الشعب المصدر الوحيد و الأوحد للسلطة[1]."

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة– صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: تونس– جنيف المركزالعربي للدراسات السياسية والاجتماعية، 2019 ص16

- الحفاظ على الطابع السلمي للحراك الشعبي الجزائري.
- منع الطائرات واليخوت الخاصة برجال الاعمال من المغادرة والتعليمات وزعت على المطارات والموانئ.
- منع سفر شخصيات ورجال الاعمال على غرار رجل الاعمال علي حداد الذي كان بصدد الهروب نحو تونس ومنع شخصيات أخرى احترازيا للتحقيق معهم.
- تحريك دعاوى قضائية رفعتها مجموعة من المواطنين ضد السعيد بوتفليقة (اخ الرئيس) بتهمة التزوير وانتحال شخصية واستعمال المزور.
- النيابة العامة لقضاء الجزائر تصدر قائمة 136 مسؤولين سياسيين بارزين ورجال اعمال مشهورين ممنوعين من مغادرة البلاد الى حين استكمال التحقيق معهم.
- تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته رسميا من رئاسة الجمهورية يوم 02 / 04 / 2019 وتطبيق المادة 102 واعلان حالة الشغور وبدء المرحلة الانتقالية[2].
- اقالة رئيس المخابرات اللواء بشير طرطاق من منصبه على خلفية اجتماع مشبوه عقده مع السعيد بوتفليقة وعناصر من المخابرات الفرنسية تهدف لتخريب الحراك الشعبي الجزائري ومحاولة تشويه المؤسسة العسكرية.

---

[1] رياض الصيداوي المرجع السابق ص20

[2] لعمر أزراج يوميات الحراك الشعبي"مرجع سابق ص69

- استقالة رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز واستقالة مسير الهيئة المؤقتة لتسير حزب جبهة التحرير الوطني معاذ بوشارب.
- توقيف رجال الاعمال والمسؤولين السياسيين معروفين من بينهم الاخوة كونيناف، اسعد ربراب ، أحمد أويحي ، محمد لوكال وبدء التحقيق معهم بتهم التربح غير المشروع واستغلال نفوذهم وتبديد المال العام...
- مقاطعة واسعة من أحزاب سياسية وشخصيات من المجتمع المدني للندوة التشاورية التي دعا اليها الرئيس المؤقت بن صالح للتشاور حول كيفية الخروج من الازمة[1].

رغم كل تلك المميزات والانجازات يرى بعض المتابعين أن الحراك الشعبي ما يزال يعاني من مشكلة التمثيل، اي لا يملك ممثلين عنه ولا متحدثين باسمه، فهذا الأخير يسمح للشعب الجزائري بإيصال مطالبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسلطة للتفاوض عليها وكيفية تطبيقها فعليا حتى لا تبقى مطالبه حبيسة الساحات والشوارع دون تنفيذ.

في المقابل يرى أخرون ان تأطير للحراك الشعبي مرفوض لان مطالب الشعب الجزائري واضحة وعلى السلطة السياسية تنفيذها و الاستجابة لها فقط، يستند هذا الراي في رفضه لتمثيل الحراك مخافة التفاف السلطة على المطالب الشعبية وجعل الممثلين أداة بيد السلطة القائمة حاليا تابعين ومثال ذلك ممثلين الحراك الشعبي الجزائري في التسعينات هم اليوم جزء من السلطة من وزراء و قيادات لأحزاب موالية لها، الامر نفسه لدى ممثلي مظاهرات

[1] المرجع نفسه ص72

السترات الصفراء الذين يواجهون اليوم احكاما قضائية وغرامات مالية وكل ذلك في النهاية يقضي على المظاهرات حتى قبل ان تحقق أهدافها.

يطالب الحراك الشعبي منذ بدايته بالرحيل الفوري لكل رموز النظام السابق الذين تورطوا بشكل مباشر أو غير مباشر في معاناة الشعب الجزائري، ولكن الإشكال قائم في ظل الازمة حاليا في مطلب الرحيل الفوري والكلي الذي من شأنه احداث فراغ سياسي ودستوري في مؤسسات الدولة، من جهة أخرى الحراك الشعبي طرح أسماء يراها قادرة على قيادة الفترة الانتقالية مثل الرئيس الأسبق اليامين زروال ومحمد طالب الابراهيمي... ولكن ضبابية المشهد السياسي في الوقت الراهن جعل تلك الشخصيات تتحفظ على مقترح الشعب[1].

المبحث الثالث المؤسسة العسكرية الجزائرية في ظل الازمة الراهنة

الجيش الشعبي الوطني سليل جبهة التحرير الوطني مؤسسة عسكرية وامنية عريقة تتمتع بالقوة والتماسك بالنظر لتاريخها الممتدة الى عهد ثورة نوفمبر 1954، يستمد الجيش الشعبي الوطني قوته من عدة مصادر أولها مبادئه المستمدة من بيان أول نوفمبر وخبرته الداخلية والخارجية في ادارة الازمات السياسية والحروب على غرار ازمة 1992 ومشاركة الجيش في حرب الاستنزاف[2].

المطلب الاول مرافقة الحراك الجزائري

[1] عمر أزراج يرصد "آفاق" الحراك و "خياراته" مرجع سابق ص55

[2] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقةمرجع سابق ص65

في بداية الازمة وفي أول موقف للجيش الشعبي من الحراك موالي لنظام بوتفليقة، وفي بيانه الثاني أكد على حيادية مؤسسة الجيش وضرورة الحفاظ على الامن الوطني، ولكن البيانات اللاحقة للجيش تغيرت بشكل ملحوظ وأعلن وقوفه الى جانب مطالب الشعب، فقد اعلن وزير الدفاع الوطني أحمد قايد صالح عن وجوب تطبيق المادة 102 من الدستور وهي التي تدعو الى اعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية كحل للخروج من الازمة السياسية في الجزائر.[1]

أشار قائد الأركان أحمد قايد صالح في بيان له في 30 مارس الفارط الى خطورة هذه التدخلات التي تستخدم عملاء داخليين لزعزعة استقرار الجزائر وتخريب سلمية الحراك، وهنا وجه حديثه للاجتماع السري الذي جمع منسق المخابرات السابق اللواء بشير طرطاق وشقيق الرئيس المستقيل السعيد بوتفليقة، وتشير بعض المصار الإعلامية أن الاجتماع المشبوه جرى بحضور ممثلين عن السفارة الفرنسية، في هذ الصدد شدد قائد الأركان الى خطورة ما يحاك ضد الجزائر المساس بمصداقية المؤسسة العسكرية قائلا: أطراف ذات نوايا سيئة تعمل على أعاد مخطط يهدف الى ضرب مصداقية الجيش الشعبي و الالتفاف على المطالب المشروعة للشعب.

أضاف بيان القايد صالح " ان الاجتماع عقد من أشخاص معروفين سيتم الكشف عن هويتهم في الوقت المناسب من أجل شن حملة إعلامية شرسة في مختلف وسائل الاعلام

[1] عبد الرزاق بوكبة "رماد يذروه السكون: تأملات في الحراك الجزائري الجزائر دار الضمة لنشر والتوزيع 2019 ص14

وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ضد الجيش الوطني الشعبي وايهام الراي العام بان الشعب الجزائري يرفض تطبيق المادة 102 من الدستور، وما ينبثق عن هذه الاجتماعات المشبوهة سيتصدى لها الجيش بطرق القانونية.[1]

من خلال البيانات والتصريحات المتتالية للجيش الوطني الشعبي طوال الازمة يؤكد وقوف المؤسسة العسكرية الى جانب الشعب الجزائري ومطالبه المشروعة باعتباره جزء اصيل منه، رغم الضغوطات التي يتعرض لها داخليا وخارجيا من أطراف تريد الزج به في الخلافات السياسية ولكن الجيش يؤكد مرة أخرى ان لن يخرج عن مهامه الدستورية في حماية الشعب الجزائري والوطن من كل التهديدات.

فقد كان ومازال دور الجيش الجزائري محوري في الازمة الراهنة ووقوفه مع الشعب الجزائري مع تأكيده على ضرورة التحلي بالحكمة والصبر والتمسك بالحوار ...اثمرت على إنجازات مهمة وهي استقالة بوتفليقة من رئاسة الجمهورية، واستقالة الطيب بلعيز من رئاسة المجلس الدستوري، فتح ملفات الفساد الثقيلة على غرار ملف سونطراك الأولى والثانية، وقضية الخليفة، ملف الكوكايين... وبدء محاسبة المسؤولين ورجال الاعمال المتورطين[2].

المطلب الثاني مخاوف التدخلات الخارجية في الازمة السياسية في الجزائر

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر"المرجع سابق ص60

[2] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص33

طروحات التدخلات في الحراك الشعبي الجزائري بشكل مباشر أو غير مباشر هي واقعية بالنظر لعدة اعتبارات أولها أن الجزائر تبقى بلد عربي من دول العالم الثالث وهذا الأخير معرض للتدخلات الخارجية من القوى الكبرى في أي ظرف كان ، ثانيا سجلت السياسة الخارجية الجزائرية مواقف مميزة مقارنة بالدول العربية الأخرى وهي أولها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعقيدة الجيش الجزائري تحفظه من أي تورط خارجي، دعم القضايا العربية المركزية على رأسها القضية الفلسطينية، كذلك تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب و إرساء المصالحة الوطنية في أزمة التسعينات أضحت تجربة رائدة تنهل منها بقية الدول خاصة دول الجوار[1].

فدعوة الجزائر الى حل النزاع سلميا و جهودها في إرساء مصالحة وطنية بين الاشقاء الليبيين أزعج فرنسا العدو الدائم للجزائر، التي كان لها دور بارز في عسكرة الثورة الليبية وإخراجها عن طابعها الثوري عبر قيادتها لقوات الناتو التي اسقطت نظام معمر القذافي في 2011 و أدخلت البلاد في دوامة من العنف و الاقتتال بدعم قوات المشير خليفة حفتر سياسيا و عسكريا على حساب الاخر قوات الحكومة الوفاق المعترف بها دوليا بقيادة فايز السراج، وبحسب مصادر إعلامية حملة خليفة حفتر الأخيرة "لتحرير طرابلس" في الرابع من افريل الجاري جاءت بإيعاز من فرنسا للتشويش على الحراك الشعبي واستغلاله خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار ان حفتر قد هدد في نهاية العام الماضي الجزائر بنقل الحرب الى

[1] عبد الرزاق بوكبة "رماد يذروه السكون مرجع سابق ص19

أراضيها ردا حسبه على استغلالها الاوضاع الامنية في ليبيا ودخول قوات من جيشها الى أراضي بلاده

كذلك أجرى المغرب في الثامن من افريل الجاري أكبر مناورات في تاريخيه والمسماة "جبل صاغرو " نسبة مقاطعة جبل صاغرو بين تاغونيت و فوم زكيد بالقرب من الحدود الجزائرية وهي مناطق شهدت اشتباكات تاريخية بين الجيشين الجزائري و المغربي في حرب الرمال في أكتوبر 1963 ، وهنا يرى متابعون ان تزامن المناورات مع ذروة الازمة السياسية في الجزائر يصب في نفس الهدف وهو التشويش على الحراك الشعبي، [1]وهو ما استدعى ردا حاسما من قيادة الجيش التي تأخذ على محمل الجد كل التهديدات والأوضاع غير المستقرة في دول الجوار، فقد اجرت منذ بداية الحراك سلسلة مناورات تكتيكية بالذخيرة الحية لاختبار جاهزية الجيش في الولايات العسكرية.

تتخوف فرنسا فعليا من جهود الجزائر في دول منطقة الساحل الافريقي الداعمة لإحلال السلم الأهلي والتعاون في مكافحة الإرهاب في تلك الدول، لأنها مركز الثقل الفرنسي فالتواجد الفرنسي في تلك المناطق ليس وليد اللحظة فقد غذى على مدار عقود من الزمن الحروب الاهلية الموجودة أصلا بفعل السياسات الاستعمارية، الانقلابات العسكرية، غياب التنمية والامن وهذه العوامل تساعد فرنسا للتوسع أكثر في دول تلك لمنطقة لنهب الثروات

[1]عبد الرزاق بوكبة، المرجع السابق ص22

النفطية والمعدنية ، ففرنسا مازالت ترى نفسها الاحق بالهيمنة على الفضاء الاستعماري القديم و قيادته وفق مصالحها على حساب الشعوب الأخرى.

ما تجدر الإشارة اليه ان التدخلات الخارجية في الحراك كان منذ بدايته، حيث رصدت قوى الامن تحركات مشبوه لمجموعة من المواطنين الأجانب دخلوا البلاد ومعهم معدات عسكرية الكترونية دقيقة وحساسة في مطاري العاصمة ووهران وبحسب المصادر الأمنية كانت تهدف الى تأليب الراي العام الوطني واستهداف المتظاهرين في المسيرات لزرع الفوضى والفتنة بين الحشود[1].

لا تخلو الازمة السياسية في الجزائر من جانب التهويل الذي تبثه وسائل اعلام محلية أو دولية لتغليط الراي العام الوطني والدولي، فبعض وسائل الاعلام أرادت تشويه المؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث حلول الازمة السياسية الراهنة: سياسية أم قانونية

في ظل حالة الاستقطاب التي تشهدها الجزائر بين السلطة المتعنتة في سياساتها والشعب الذي يضغط لاستكمال اجراء الحلول اللازمة للخروج من الازمة السياسية الراهنة، يتساءل متابعون هل الحلول سياسية بحتة أو قانونية وهو التساؤل الذي ظل يُسأل منذ طرح العهدة الخامسة للرئيس المستقيل.

[1] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص40

فاستقالة الرئيس السابق و تطبيق 102 التي تنص حالة الشغور بداعي الاستقالة رجح الكفة للحلول الدستورية، من جهة أخرى طرح بن صالح الندوة الوطنية تشاورية شاملة بين السلطة و الأحزاب السياسية وممثلي تنظيمات المجتمع المدني لتنظيم المرحلة الانتقالية و اجراء الانتخابات القادمة رجح الكفة الى الحلول السياسية، لكن واقع الحال يثبت أن الحلول الدستورية طبقت بطريقة منقوصة من تطبيق المادتين السابعة والثامنة المهمتين اللتين تعطيان للشعب الجزائري حقه في اختيار رئيسه ، في المقابل اثبتت المقترحات السياسية فشلها في ظل الرفض الشعبي الواسع [1]لمن قاموا بطرحها وعلى راسهم بن صالح و بدوي، ويشير الرأي السائد في الازمة الراهنة أن فئات واسعة من الشعب الجزائري وأحزاب سياسية معارضة ستقاطع الانتخابات الرئاسية المقبلة في الرابع جويلية القادم في حال استمرت السلطة بتعنتها غير آبها لمطالب الشعب[2].

المرحلة التي تمر بها الجزائر مرحلة معقدة غير مسبوقة تقتضي بثنائية الحل الدستوري والسياسي المتمثلة في استكمال العمل بالمادتين السابعة والثامنة وتشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة مكونة من كفاءات تأخذ بعين الاعتبار التوافق الشعبي حولها، و العمل على اطلاق حوار جدي شامل للتباحث حول ترتيبات المرحلة الانتقالية يشارك فيها شخصيات مستقلة تحظى بقبول شعبي من شخصيات سياسية وتنظيمات المجتمع المدني يتم فيها تعديل قانون الانتخابات و تعديل أو وضع دستور يتواقف مع متطلبات المرحلة الجديدة و اجراء انتخابات

[1]رياض الصيداوي، المرجع السابق ص 43

[2]عبد الرزاق بوكبة "رماد يذروه السكون مرجع سابق ص30

رئاسية وهذه الإجراءات تأخذ وقتا قد يستغرق وقتا ستة أشهر الى ثمانية أشهر وقد الى تمتد الى سنة أخرى بحسب جدية عمل الأطراف المشاركة.

في ذات السياق يرى محللون سياسيون أن المرحلة الانتقالية في الجزائر دقيقة ومهمة ويجب ان تكون متوسطة بمعنى ان لا تطول فتتعقد الأمور أكثر وتظهر مفاجئات غير محسوبة تدخل البلد في صراع سياسي غير منتهي، وفي نفس الوقت لا يجب التسرع في اتخاذ قرارات قد تأتي ببدائل ضعيفة لا تلبي تطلعات الشعب الجزائري[1].

المطلب الرابع الانتخابات الرئاسية ومأزق الحراك:

بعد أكثر من تسعة أشهر من الحراك الشعبي المستمر في المطالبة بتغييرات جذرية، ما زالت بعض الأصوات ترفض إجراء الانتخابات الرئاسية بصفته أحد الحلول المطروحة، وترى أن الظروف العامة ما زالت لم تتوافر لتنظيمها في وجود نور الدين بدوي، وزيرًا أولَ متهمًا بالتزوير بصفته وزير الداخلية في محطات انتخابية سابقة، ومنها جمع أكثر من ستة ملايين استمارة للمترشح بوتفليقة. في حين تصر المؤسسة العسكرية على تنظيم الانتخابية الرئاسية مهما كلف الأمر، وهو ما صرح به قائد الأركان في أحد خطاباته في شهر سبتمبر/أيلول، لا سيما أن الحراك نجح في تعطيل موعدين انتخابيين رئاسيين وقت الحراك الشعبي (18 أبريل و 4جوان). من أجل لذلك عملت المؤسسة العسكرية –بصفتها سلطة فعلية في مدة ما بعد 4 يوليو/تمُّوز– جاهدةً لتوفير الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، فشُكلت هيئة

[1] عبد الرزاق بوكبة، المرجع السابق ص34

الوساطة والحوار الوطني برئاسة كريم يونس رئيس البرلمان الأسبق، وكان هدفها إيجاد نهج توافقي للخروج من المأزق السياسي، بالحوار مع مختلِف الفواعل السياسية ونشطاء المجتمع المدني وممثلي الحراك الشعبي، وكان من مخرجاتها التي رُفعت إلى رئيس الجمهورية المؤقت بن صالح، تعديل القانون العضوي للانتخابات، وإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تأسست لاحقًا برئاسة محمد شرفي وزير العدل الأسبق، وحُدد موعد نهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر[1].

وهنا طُرح النقاش مجددًا: هل تُعد الانتخابات الرئاسية فرصة للاستجابة لمطالب الحراك بالتغيير والتحول الديمقراطي، أم إجهاضًا له؟ وهل كانت إجراءات (هيئة الوساطة والحوار) و(السلطة المستقلة للانتخابات) أرضية بناء الثقة مع الشارع؟ فالبعض يرى في اختيار شخصيات من أرشيف النظام على رأس الهيئتين مؤشرًا من مؤشرات إعادة إنتاج النظام نفسه، وهو ما أكدته الأسماء الخمسة المرشحة لغمار خوض الرئاسيات، والتي نالت موافقة السلطة المستقلة للانتخابات عليها، إذ يُذكر أن اثنين منهما شغلا منصب رئيس الوزراء تحت حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة[2].

وفي انتخابات رئاسية اتسمت بأدنى مستوى مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9%، أفرزت فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون، الذي شغل منصب الوزير الأول سابقًا، والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني

[1] واسيني الأعرج .. "الحراك" و"الدرجة صفر" المرجع سابق ص80

[2] رياض الصيداوي نهاية زمن بوتفليقة مرجع سابق ص66

الحاكم منذ استقلال البلد. وفي أول خطاب له بعد إعلان فوزه، أكد عزمه الحوار الجاد مع الحراك الشعبي، وهو ما عدَّه البعض هدية مسمومة تهدف إلى تفكيك الحراك. لتأتي لاحقًا مجموعة إجراءات منها إطلاق سراح الكثير من السجناء على خلفية الاحتجاجات، ووجود بعض وجوه الحراك في تشكيلة الحكومة الجديدة، لتزيد في انقسام مواقف الشارع وتباينها. ففي حين يرى البعض أن مشروعية المطالب تبقى قائمة متمثلة في القطيعة النهائية مع النظام السياسي ورحيل جميع رموزه، يرى آخرون أن الحراك فقدَ جميع مسوِّغاته مع الانتخابات الرئاسية وإعلان رئيس جديد[1]

[1] رياض الصيداوي، المر جع السابق ص 70

ملخص الفصل الثاني:

تشابهت نهاية العهدة الرابعة 2019 وبداية العهدة الأولى له 1999 فالبلد كان خارجا من أسوأ تاريخه المعاصر متجاوزا الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية و الديبلوماسية وكان ترشحه لعهدة خامسة وبعد غياب طويل عن الساحة السياسية منذ 2013 مما أدى إلى عودة أزمة سياسية التي كان يديرها شقيقه الأصغر سعيد بوتفليقة ، وأسباب اقتصادية: انخفاض أسعار البترول وسياسة التقشف ونهب الخزينة وأسباب اجتماعية تكمل في دور مؤسسات المجتمع المدني أذى هذا إلى خروج أو انتفاضة الشعب ضده يوم 22 فبراير 2019 .

فجاءه مطلب الحراك وكمطلب رئيسي إزاحة بوتفليقة من الساحة السياسية.

فجاء رد السلطة في استجابتها للوضع بوضع حلول لعدم لسحب بوتفليقة ترشحه لولاية خامسة وتمديده لسنة أخرى بغية الإصلاح، فخرج مرة أخرى الشعب الجزائري إلى الشارع بالملايين في كل ربوع الوطن وكان تعنت النظام وتعصب الشارع أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية واصطفافها مع الشعب في مسيرته، وكان خروج الشعب بطريقة سلمية وحضارية هذه الصفات كان من بين أهم خصائصه مما أصفر على تحقيق مطالبه، استقالة عبد العزيز بوتفليقة واستقالة حاشيته وسجن رموز سياسية ووزراء وأكبر رجال أعمال ومسؤولين كبار.

خاتمة

لقد شهدت الجزائر كأمة نقلة نوعية على مستوى الوعي الجماعي و هذا منذ 22 فبراير، هذا الوعي الإيجابي بقدرة الذات على الرفض و التغيير كان بمثابة الروح التاريخي الذي انبعث من جديد و عبر عن نفسه من خلال مواقف و مطالب و بطريقة سلمية و حضارية أبهرت العالم و المحللين و السياسيين ، لقد انتفض هذا الروح التاريخي في الأمة الجزائرية و الذي خبا لعقود طويلة من حيث لم يتوقعه الجميع، باعتبار أن الشعب في نظرهم قد استقال من الحياة السياسية والعامة و أنه يعيش قدره المحتوم في إطار الإستسلام و اليأس الفردي و الجماعي ، لقد رفع الشعب مطالب حضارية و كأنه يقول إن الجزائر لا تستحق هذا الوضع المهين بين الأمم و أنها تملك كل الطاقات و الوسائل والفرص لتكون دولة رائدة.

لقد جاءت هذه المطالب لتصب في إتجاه واحد وهدف واحد وهو التغيير وضرورة الإنتقال إلى جزائر جديدة وفق أهداف جديدة ، و إذا كان هذا المسار قد إنطلق وهو في طريقه لتحقيق أهدافه كاملة ، فمن الأحرى أن نتساءل عن أسباب هذا الحراك و تمظهراته الثقافية و النفسية والعقائدية و كذلك عن مآلاته المستقبلية لأن كل حركة تاريخية تقاس بنتائجها و مآلاتها .

رغم أن التناقضات في الجزائر بين الخطاب والواقع قد وصلت إلى المستوى القياسي الذي يؤدي إلى الإنفجار الحتمي ، فإننا اليوم نعيش حالة ثورية تحمل مشروعا ثوريا ،

بمعنى تحمل يقظة ووعي جماعي جديد بأهداف محددة تسعى في المستقبل إلى التغيير الجذري على كل المستويات الحراك و أبعاده المستقبلية .

إن هذا الحراك الشعبي وما يحمله من وعي تاريخي جعل الإنسان الجزائري ينتصر على واقعه و يأسه ويعبر عن نفسه من خلال مبادئ و مطالب مشروعة لتجاوز هذا الواقع البائس و الدخول من جديد في دورة الحضارة.

لقد وجد الشعب الجزائري طريقه إلى المستقبل ، هذه الطريق التي أبصرها بكل إيمان و صدق حيث لا يمكنه أن يرجع إلى الوراء أبدا و كأنه يقول ((بعد أن رأيت النور لن أعود إلى الظلام)) و لكن هذا الوعي التاريخي حتى يحقق أهدافه وهي التقدم و النهضة يجب أن يتأسس بمعنى يجب أن يعبر عن نفسه من خلال تواجده في المؤسسات سواء أحزاب و جمعيات أو مجالس منتخبة وطنية و محلية ، فيجب أن يكون هناك تطابق بين الوعي التاريخي و مؤسسات الدولة التي هي في طريقها إلى البناء مع المحافظة على المؤسسات القائمة مؤقتا لضمان ديمومة الدولة و تصريف شؤون المواطنين.

كما أن مأسسة هذا الوعي التاريخي بحاجة إلى نقاش طويل و نضال مستمر لأن مطالب الحراك لا يمكنها أن تتحقق دفعة واحدة ،و لكن من خلال ترتيب الأولويات و احترام عامل الزمن ، فلكل مرحلة أولوياتها و شروطها ، وهذا المسار يجب أن ترافقه و تقوده النخبة و التي رغم احترامنا للبعض منها إلا أنها ما زالت غارقة في أنانيتها و حساباتها الذاتية، أن تبرز نخبة جديدة خاصة من الشباب تقود هذا المسار التاريخي الذي لن يغير في

الجزائر فقط و لكن سيكون له تأثير على العالم العربي والإسلامي كله، و سيكون الحراك التاريخي في الجزائر وما يحمله من مبادئ وتطلعات منذ 22 فبراير مرجعية فكرية و ثورية وتاريخية لشعوب أخرى مثل الثورة الفرنسية سنة 1789 التي حررت أوروبا من الطغيان و تحالف الكنيسة مع الملوك .

قائمة

المصادر

والمراجع

المراجع:

أولا : الكتب:

1 –العكش محمد احمد نايف، "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" (الأردن نموذجا)، .2012 ، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1

2 –الريفي إنصاف جميل، "التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية"، عمان: دار.1995 ، الفكر للنشر والتوزيع، ط 1

3 –الجابري محمد العابد، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في مسألة. الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

4 –الحباشنة سميرة، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، المسار الأردني.... إلى أين؟،. عمان: دار السندباد للنشر، 1995

5 –الفريجات غالب عبد المعطي، أفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن.. العربي: التجربة الأردنية نموذجا، دمشق، دار نيتوا، 2002

6 –الصبيحي احمد شكري، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات. الوحدة العربية، 2000

7 –الخطاب سمير، التنمية السياسية والقيم، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

8 –الغزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1984.

9 –الكتبي إبتسام، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة. العربية، 2001.

10 –الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، الدولة: المركز العربي. للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

11–الشاطر خليفة، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس: مركز الدراسات. والبحوث الإقتصادية والإجتماعية ، 2005.

12 –الغنوشي راشد، الديمقراطية وحقوق الإسلام في الإسلام، بيروت: دار العلوم ناشرون، 2012

13–الثابت عائشة، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، الدوحة: المركز العربي

.للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

14–الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، سامي لطفي، مترجما، تونس: دار القدس، ط1 ، 1995.

15–الحناشي عبد اللطيف، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، الدوحة، مركز الجزيرة. للدراسات، 2014.

16 –البلهوان علي، تونس الثائرة، القاهرة: المطبعة العالمية، 19547 الاحمر المولود، الانتخابات التونسي، خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة

الإسلامي، الدوحة، المركز التونسي خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز. العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

17–الحداد محمد وآخرون، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين... الإسلام السياسي في تونس،. دبي: مركز الميسبار للدراسات والبحوث، 2011

18–الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

19–بلقزيز عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي": المعوقات والممكنات، سوريا: دار الحوار ، للنشر والتوزيع، ط1 .2007

20– .بشارة عزمي، "في الثورة والقابلية للثورة" الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

21 –بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة – نية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، الدوحة: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2012.

22– .بودبوس رجب، محاضرات في علم الثورة، القاهرة: المركز العالمي لدراسة الكتاب الأخضر، 2011.

23 –بوشلاكة رفيق عبد السلام، الحاجة إلى بناء كتلة تاريخية: التجربة التونسية نموذجا"، بيروت: مركز. دراسات الوحدة العربية، 2010.

24–بونعمان سلمان، ثورة ودولة الربيع العربي، فلسفة الثورات العربية وأسئلة الدولة والمجتمع والأمة مركزنماء للبحوث والدراسات، 2013.

25 –جرار اماني غازي، التربية السياسية: السلام، الديمقرطية، حقوق الإنسان، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008.

26–جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر، خالد دار عمر، مرتجما: ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009.

27–جويني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية – إعادة نظر في براديغم التحول، رام الله: المؤسسة. الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات،. 2006

28– .عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، القاهرة، 1998

29–عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماعي السياسي، النشر التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة،. بيروت: دار النهضة العربية، (د ط)، 2001

30–علوش ناجي، الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1، 1994.

31–عبيد الناصر ناصر، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية اقتصادية، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، (د ط) 2006.

32–مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية: مصطلحات ، ومفاهيم، دمشق، دار المعارف للنشر، ط 1، 2000.

33–منيسي احمد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مصر: مركز الدراسات السياسية. والإستراتيجية، 2004

34–مالكي محمد وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات الدوحة: المركز العربي للأبحاث.2012 ، ودراسة السياسات،

35 –هينتجتين صامويل، المرحلة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (تر: علوب عبدالوهاب)، القاهرة: دار سعاد الصباح 1993.

36 –وهبان احمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي للعالم. الثالث، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

ثانيا : المجلات:

1 –برهان غليون، "معوقات العدل العربي وسبل تجاوزاتها ، مجلة المستقبل العربي، العدد 367، 2009.

2 –ثامر كامل محمد، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000.

3 –شاهين عمان، هل تتحول مصر ديمقراطيا؟، مجلة الديمقراطية، العدد 20 ، 2000.

4 –عدلي هويدا، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي ، مجلة الديمقراطية ، العدد 07 ، يوليو ، 2007.

5 –علي الصالح مولى، "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني، 2011 ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 33 ، 2012.

ثالثا : المذكرات والرسائل الجامعية:

1 –بلقاسمي رقية، "آليات التحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة ، نموذج روسيا "مذكرة الليسانس"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

2 –سلامة عبد الرحمان يوسف، "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول،2010مذكرة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2016

3 –عاطف سمير فهمي إمام، التجربة الديمقراطية في البحرين: دراسات في عقبات التحول الديمقراطي،رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

رابعا : المواقع الإلكترونية:

1 " –أحداث اليوم الإخباري – السبسي لن يترشح لولاية جديدة– أحداث دولية " www.Ahdath24.comمؤرشف من الأصل في 30 أغسطس 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019.

2 –الخبر –السبسي لن يترشح مجددا elkhabar.com "مؤرشف من الأصل في 12 أفريل 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019.

3 –القانون الإنتخابي التونسي : ما هي أبرز التعديلات وما أهدافها ؟ فرانس 2019/24 France24 Juine 19 مؤرشف من الأصل في 20 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019.

4 –ما هي بنود قانون الإنتخابات المعدل في تونس ؟ الخليج أونلاين . مؤرشف من الأصل في 11 ديسمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019.

5 –تعديل قانون الإنتخابات في تونس ، موقع عرب 48 . juine201918 ، مؤرشف من الأصل في 19 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019.

6 –قبول ملفات 26 مرشحا للإنتخابات الرئاسية التونسية المبكرة ضمن قائمة نهائية فرانس 31/24 . France 24 August 2019 . مؤرشف من الأصل في 1 سبتمبر 2019 ، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر 2019.

7 –مناظرات الإنتخابات التونسية غير مسبوقة عربيا... والتونسيون فخورون ، قناة الحرة ، مؤرشف من الأصل في 10 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019 .

8 –تونس تنظم مناظرات تلفزيونية تاريخية بين مرشحي الإنتخابات الرئاسية ، فرانس 24/ 7 24 France 2019 Septembre مؤرشف من الأصل في 16 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019.

9 –هيئة الإنتخابات تعلن عن النتائج الأولية للإنتاخابات الرئاسية – الرأي الجديد ، نسخة محفوظة – 16 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين.

10 " –بالعربية قراءة لنتائج سبر آراء سيغما كونساي .. النهضة أكبر المستفدين من الأزمة السياسية والنداء يحصل على أضعف نوايا تصويت منذ تأسيسه تونيفيزيون 26 يناير 2019 . نسخة محفوظة 28 مايو 2019 على موقع واي باك مشين.

11 –في مقياس الشأن السياسي لمؤسسة "امرود كونسلتينغ " بالتعاون مع مؤسسة "دار الصباح" : تراجع كبير في شعبية رئيس الحكومة .. ورئيس الدولة في تدحرج مستمر . الصباح 2 مايو 2019 ، نسخة محفوظة ، 05 يونيو 2019 على موقع واي باك مشين.

12– Avril 2016 'Le baromètre politique d'EMRHOD consulting pour le mois d فيس بوك 06 أبريل 2016 نسخة محفوظة 25 يناير 2020 على موقع واي باك مشين .

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة..... 01

أهمية الدراسة 01

إشكالية الدراسة 03

مناهج الدراسة..... 04

الدراسات السابقة..... 04

أهداف الدراسة..... 05

صعوبات الدراسة 05

تقسيم الدراسة 06

حدود الدراسة 06

الفصل الأول : الإطار النظري للتحول الديمقراطي 07

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي 07

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي 08

المطلب الثاني: مرحل التحول الدمقراطي..... 12

المطلب الثالث: علاقة التحول بالمفاهيم المرتبطة به..... 17

المبحث الثاني: عوامل التحول الديمقراطي..... 22

المطلب الأول: العوامل الداخلية..... 22

المطلب الثاني: العوامل الخارجية..... 33

المطلب الثالث: الأنماط اشكاله 38

المبحث الثالث: أسباب ودوافع التحول الديمقراطي في الجزائر..... 46

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر.....47

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر..... 56

خلاصة الفصل 65

الفصل الثاني: الحراك الجزائري 22 02 2019 66

المبحث الأول: أسباب اندلاع الحراك 66

المطلب الأول اسباب سياسية .....

67

المطلب الثاني: أسباب اقتصادية 71

المطلب الثالث: أسباب اجتماعية 76

المطلب الرابع أسباب الازمة الخارجية وانفجار الأحداث..... 83

المبحث الثاني: الحراك الشعبي الجزائري..... 87

المطلب الأول: مطالب الحراك.....87

المطلب الثاني: مميزات الحراك.....89

المطلب الثالث: التطورات الحراك الشعبي الجزائري.....93

المطلب الرابع مخرجات الحراك الشعبي الجزائري: 97

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية في ظل الازمة الراهنة..... 101

المطلب الأول: مرافقتها للحراك الجزائري..... 101

المطلب الثاني: مخاوف التدخلات الخارجية في الازمة السياسية في الجزائر..... 103

المطلب الثالث: حلول الازمة السياسية الراهنة: سياسية أم قانونية..... 106

المطلب الرابع الانتخابات الرئاسية ومأزق الحراك: 108

ملخص الفصل الثاني: 111

خاتمة 112

قائمة المصادر والمراجع.

مخلص.

الملخص :

يعتبر التحول الديمقراطي من المصطلحات السياسية التي تعددت فيها المفاهيم، ولقد شهدت الدول العربية حركات شعبية، ضد الأنظمة السياسية القائمة نتيجة عدة عوامل ، وكانت دولة الجزائر الدولة السباقة في عملية التغيير التي بدأت بظروف وفي سياقات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة ، ضد النظام السياسي لعبد العزيز بوتفليقة وحاشيته، وذلك سببه الاستبدادية وتسلط النظام السياسي بسبب كريزما عبد العزيز بوتفليقة وحاشيته التي تتميز بالتسلط والطغيان، إذ عرفت الجزائر في فترة حكمه غياب عدالة اجتماعية، قمع للحقوق والحريات... هذا أدى إلى عجز النظام السياسي على احتواء والتكييف مع الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الأمر الذي أدى إلى فقدان شرعيته ومشروعيته ، ونتج عن كل هذا تحولات كبرى في السياحة السياسية في دولة الجزائر .

ولقد عرفت دولة الجزائر دخول مرحلة جديدة بعد الثورة الجزائرية عبر نظام الانتخابات وعملية إصلاحها (نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، الدستور الجزائري الجديد الذي ينص على الديمقراطية كمبدأ رئيسي التعددية الحزبية التي شهدتها الجزائر بعد الثورة، والتي كانت تعاني من انكماش في عهد عبد العزيز بوتفليقة وحاشيته) .

وبالتالي فإن دولة الجزائر قد حققت انتصارا سياسيا بتحقيق ما يسمى بالمناظرة ما بين المترشحين، وذلك كأول دولة عربية فعلت هذا النموذج في الساحة السياسية العربية، ما تمخض عنه تحقيق انتخابات رئاسية كانت في مستوى تطلعات الشعب الجزائري .

Summary:

The democratic transition is considered one of the political terms in which many concepts were enumerated. The Arab countries witnessed popular movements against the existing political systems as a result of several factors, which is caused by authoritarianism and the domination of the political system because of the charisma of Abdelaziz bouteflika, which is characterized by authoritarianism and tyranny, as Algeria experienced during his rule the absence of social justice, a repression of rights and freedoms ... This led to the inability of the political system to contain and adapt to the social nature of Algerian society, This led to the loss of its legitimacy and legitimacy, and all of this resulted in major shifts in political tourism in the state of Tunisian.

The country of Algeria has known to enter a new stage after the Algerian revolution through the elections system and the process of reforming it (the success of the legislative and presidential elections, the new Algerian constitution that stipulates democracy as the main

principle of the multi-party pluralism witnessed in Algeria after the revolution, which was suffering from deflation in the era of Abdelaziz bouteflika.

Consequently, the State of Algeria has achieved a political victory by achieving the so-called debate between the candidates, as the first Arab country to do this model in the Arab political arena, which resulted in the achievement of presidential elections that were at the level of the aspirations of the Algerian people.